



جامعة محمد البشير الإبراهيمي برج بوعرييرج
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية
مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي
الميدان: علوم اقتصادية، تجارية، وعلوم التسيير
الشعبة: علوم اقتصادية
التخصص: اقتصاد نقدي وبنكي
من إعداد الطالبة: - قوادر إيمان

بعنوان:

أهمية الصكوك الإسلامية في تمويل المشروعات الاقتصادية
(دراسة حالة النوافذ الإسلامية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية)

أعضاء لجنة المناقشة

رئيسا

مشرفا

مناقشا

أستاذ محاضر أ

أستاذ التعليم العالي

أستاذ محاضر أ

بوعيطة عبد الرزاق

محمد عبادي

سعيداني سميرة

السنة الجامعية: 2022-2023

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

١٤٣٨

الإهداء

أهدي ثمرة هذا العمل إلى:

إلى من جعل الرحمن الجنة تحت أقدامها إلى نبع الحنان " أمي " الحنونة

إلى من أكن له كل مشاعر التقدير والاحترام " أبي " الغالي

إلى من هي أعلى من أيامي "أختي" الحبيبة

إلى كل عائلتي وصديقاتي وكل من ساهم ولو بكلمة في إنجاز هذا العمل

شكر و عرفان

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين أما بعد

فإنني أشكر الله العلي القدير أولاً وآخراً على توفيقه بإتمام هذه المذكرة فهو عزوجل أحق بالشكر والثناء وأولى به

أتقدم بالشكر الجزيل للأستاذ المشرف البروفيسور " محمد عبادي " لما بذله من وقت وجهد خلال فترة إشرافه على هذه المذكرة، وعلى إهداء نصائحه وإبداء ملاحظاته، ولم يبخل علي بالمساعدة والتوجيه فجازاه الله عني كل خير على دعمه لي فلولاه لما استطعت إكمال هذه المذكرة فلقد وجدته نعم المعين والمرشد.

شكر خاص إلى رئيس مصلحة التنشيط التجاري بالوكالة المحلية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية لولاية برج بوعريريج السيد حمنيش لقمان على حسن الاستقبال.

المخلص:

هدفت هذه الدراسة إلى تبيان أهمية الصكوك الإسلامية ودورها في تمويل المشروعات الاقتصادية عبر النوافذ الإسلامية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية في الجزائر، ومن أجل ذلك تم الاعتماد على المنهج الوصفي. واستعراض مختلف التجارب الدولية الرائدة ومحاولة استشراف تطبيقاتها العملية في الجزائر. وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها: الصكوك الإسلامية جاءت تلبية للاحتياجات الاقتصادية المعاصرة، الصكوك الإسلامية تحقق السيولة للمشروعات الاقتصادية، الصكوك الإسلامية هي الأداة الأكثر تداولاً وانتشاراً وطرحاً نسبة إلى أدوات التمويل الإسلامية التقليدية، البنوك الإسلامية تلعب دور الوساطة في عملية الاكتتاب في الصكوك الإسلامية، يمكن للجزائر من خلال تطبيق صناعة الصكوك الإسلامية أن تستفيد من المزايا التي توفرها لها في سبيل دفع عجلة التنمية الاقتصادية.

الكلمات المفتاحية: صكوك إسلامية، تمويل إسلامي، مشروعات اقتصادية، تجارب دولية، نوافذ إسلامية.

Abstract:

The study aimed to highlight the importance of Islamic sukuk and their role in financing economic projects through Islamic windows of the Bank of Agriculture and Rural Development in Algeria. The study relied on a descriptive approach and reviewed various leading international experiences, attempting to anticipate their practical applications in Algeria. The study found several results, including:

- Islamic sukuk meet contemporary economic needs.
- Islamic sukuk provide liquidity for economic projects.
- Islamic sukuk are the most widely used and offered tool compared to traditional Islamic financing instruments.
- Islamic banks play a role in the subscription process for Islamic sukuk.

Algeria can benefit from the advantages provided by the application of the Islamic sukuk industry to drive economic development.

Key words: Islamic sukuk, Economic projects, international experiences, Islamic windows.

قائمة المحتويات

الصفحة	العنوان
-	الإهداء
-	شكر و عرفان
□	ملخص الدراسة
□	قائمة المحتويات
III	قائمة الجداول
أ-ج	مقدمة
05	الفصل الأول: الإطار النظري للصكوك الإسلامية
06	المبحث الأول: الأدبيات النظرية للصكوك الإسلامية
20	المبحث الثاني: الدراسات السابقة
30	الفصل الثاني: تطبيقات الصكوك الإسلامية في تمويل المشروعات الاقتصادية في الجزائر
32	المبحث الأول: تجارب دولية ومحلية لإصدار الصكوك الإسلامية لتمويل المشروعات الاقتصادية
39	المبحث الثاني: دراسة حالة النوافذ الإسلامية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية في الجزائر
64	الخاتمة
67	قائمة المراجع
71	فهرس المحتويات

قائمة الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
13	مقارنة بين الصكوك الإسلامية والسندات	01
23	المقارنة بين دراستنا والرسائل الجامعية باللغة العربية	02
25	المقارنة بين دراستنا والمقالات العلمية باللغة العربية	03
28	المقارنة بين دراستنا والدراسات السابقة باللغة الأجنبية	04
55	إحصائيات حول نشاط شبك الصيرفة الإسلامية لوكالة برج بو عريريج لفتح الحسابات الجارية الإسلامية من أكتوبر 2021 إلى مارس 2023.	05
56	إحصائيات حول نشاط شبك الصيرفة الإسلامية لوكالة برج بو عريريج لفتح الحسابات الادخارية الإسلامية من أكتوبر 2021 إلى مارس 2023.	06
61	تمويلات شبك الصيرفة الإسلامية بالمرابحة لوكالة برج بو عريريج من أكتوبر 2021 إلى مارس 2023.	07

مقدمة

أصبح نجاح التمويل بالصناعة المالية الإسلامية في الوقت الراهن يقاس بمدى تطور المنتجات المالية الإسلامية، ذات الصلة بالسياسات الاقتصادية للدول ورهاناتها المستقبلية عبر استخدامها لصيغ الاستثمار الإسلامية وأدواتها ومنتجاتها، التي تتبنى أحكام الشريعة الإسلامية. حيث أن عمليات التمويل والاستثمار ترتبط بشكل وثيق بثتى مناحي الحياة الاقتصادية والمالية، علاوة لما يمثله التمويل من كونه قضية جوهرية للعديد من الأفراد والشركات والدول في السعي نحو معالجة نقص المدخرات والإيفاء بالالتزامات، خاصة بعد الأزمة المالية العالمية سنة 2008 حيث حقق التمويل الإسلامي نجاحات لافتة للأنظار مستغلا تلك الأزمة كمحفز على توفير التمويل وفق المبادئ الإسلامية وابتكار أدوات مالية حديثة، تتماشى والتطورات الحاصلة في مجال الهندسة المالية حيث بدأت بعض المصارف الإسلامية بطرح صيغ مالية جديدة ومبتكرة وقامت بإحياء مجموعة من الأدوات التجارية والمصرفية كانت تستعمل قديما.

والتي كان من أبرزها الصكوك الإسلامية، والتي أخذ الناس يتعاملون بها حيث أن الصكوك الإسلامية تحقق للشركات السيولة اللازمة لمشروعاتها، كما أنها تتيح للبنوك توظيف السيولة، فهي تعتمد على جمع الفائض من السيولة الموجودة في السوق لإعادة استعمالها في تمويل المشاريع المختلفة، حيث تعتبر الصكوك جاءت تلبية للاحتياجات الاقتصادية المعاصرة.

حيث تلعب البنوك الإسلامية دور الوسيط في عملية الاكتتاب من خلال الاتفاق مع الجهات المعنية للاكتتاب على أن تتولى نيابة عنه إدارة عملية الاكتتاب في الشركات والمشاريع الجديدة وذلك بهدف الترويج والدعاية والإعلان عن هذه الشركات فضلا عن كسب رضا العملاء وتسهيل إجراءات الاكتتاب لدى الجمهور. كما أن الجزائر سعت إلى الاهتمام بالصكوك الإسلامية ومحاولة إدراجها وتفعيل التعامل بها في اقتصادها وخاصة في مجال الخطط التنموية للبلاد وأن تستفيد من المزايا التي توفرها لها في سبيل دفع عجلة التنمية الاقتصادية.

+ إشكالية الدراسة: على ضوء ما سبق تمحورت مشكلة البحث في السؤال الرئيسي التالي:

ما هو دور الصكوك الإسلامية في تمويل المشروعات الاقتصادية؟

من أجل معالجة وتحليل هذه المشكلة وبغية الوصول إلى فهم واضح لها، تم طرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هي الصكوك الإسلامية؟ وما هي مجالات استخدامها؟

- ما مدى فعالية هذه الصكوك الإسلامية؟

- هل يوجد تطبيق لهذه الصكوك الإسلامية في الجزائر؟

+ فرضيات الدراسة: للإجابة عن الأسئلة المطروحة السابقة ومن ثم الإجابة على مشكلة الدراسة تمت صياغة

الفرضيات التالية:

- الصكوك الإسلامية هي أدوات مالية موافقة للشريعة الإسلامية؛

- استطاعت الصكوك الإسلامية أن تجد لها حيزا في الأسواق المالية العالمية؛
- احتمالية عدم تطبيق الجزائر للصكوك الإسلامية في أرض الواقع.

➤ أهمية الدراسة: يكتسب الموضوع أهميته من خلال:

- التركيز على الصكوك الإسلامية المناسبة لتمويل المشروعات التي تسهم في تحقيق التنمية الاقتصادية من جانب والإسهامات التي يتوقع إضافتها على المستويين النظري وعلى أرض الواقع من جانب آخر؛
- تقديم نماذج ناجحة للدول التي تعتمد على الصكوك الإسلامية في تمويلاتها لمشروعاتها ولتكون قدوة للجزائر من أجل النهوض بالاقتصاد؛
- إبراز أهم الآفاق المستقبلية التي تسعى الجزائر لتحقيقها فيما يخص التعامل بالصكوك الإسلامية.

➤ أهداف الدراسة: تتلخص أهداف الدراسة فيما يلي:

- التعرف على دور الصكوك الإسلامية في تمويل المشروعات الاقتصادية وإمكانية مساهمتها في تطوير التمويل للمشروعات الاقتصادية؛
- إبراز الجوانب الاقتصادية لعمليات إصدار الصكوك، ودورها في التمويل اللازم للمشروعات الاقتصادية؛

- بحث إمكانية إصدار الصكوك من قبل النواذ الإسلامية المقامة في التجربة الجزائرية؛

- تحليل تجربة النواذ الإسلامية في البنوك الجزائرية، ومدى مساهمتها في إصدار الصكوك.

➤ **منهج الدراسة:** في إطار هذا البحث ومن أجل معالجة إشكالية موضوع الدراسة تم الاعتماد على المنهج الوصفي لوصف متغيرات الدراسة من الناحية النظرية باستخدام المعلومات المجمعة من مختلف المصادر، واستخدام المنهج التحليلي لضبط وبحث وتحليل مختلف العلاقات بين متغيرات الدراسة والتحقق من مدى مطابقتها للنظرية الاقتصادية المستعملة في الدراسة.

➤ حدود الدراسة:

- **الحدود الموضوعية:** تناولنا فيه أهمية الصكوك الإسلامية ودورها في تمويل المشروعات الاقتصادية.

- **الحدود الزمنية:** من أكتوبر 2021 إلى غاية مارس 2023.

- **الحدود المكانية:** تتركز دراستنا على بعض الدول من آسيا ومنطقة الخليج العربي ومن أوروبا باعتبارهم دول رائدة في ميدان الصكوك الإسلامية كما تطرقنا إلى حالة النواذ الإسلامية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية في الجزائر.

➤ **أسباب اختيار الموضوع:** هناك عدة أسباب لاختيار هذا الموضوع منها ما هو ذاتي وما هو موضوعي نوجزها فيما يلي:

- الرغبة الشخصية في دراسة هذا الموضوع؛

- معرفة دور الصكوك الإسلامية في تمويل المشروعات الاقتصادية؛

- الرغبة في إثراء المكتبة من خلال دراسة التجارب الواقعية كتجربة الإمارات والسعودية وماليزيا وأندونيسا وغيرها من الدول والاستفادة من التقدم المحرز في موضوع الصكوك الإسلامية.

✚ صعوبات الدراسة:

- عدم وجود تعامل بالصكوك الإسلامية في الجزائر؛
- لا توجد الصكوك الإسلامية في البنوك الجزائرية وحتى لا توجد أي فكرة عنها؛
- عدم توفر دراسة حالة في الجزائر.

✚ هيكل الدراسة: للإجابة على الإشكالية المطروحة قسمنا هذه الدراسة إلى فصلين، الفصل الأول يتضمن الإطار النظري للصكوك الإسلامية، حيث قسم إلى مبحثين، المبحث الأول الأدبيات النظرية للصكوك الإسلامية أما المبحث الثاني فقد خصص للدراسات السابقة، أما في الفصل الثاني فتطرقنا إلى دراسة تطبيقات الصكوك الإسلامية في تمويل المشروعات الاقتصادية في الجزائر، حيث تم تقسيمه إلى مبحثين، المبحث الأول تم فيه تقديم تجارب دولية ومحلية لإصدار الصكوك الإسلامية ثم استشراف صناعة الصكوك الإسلامية في الجزائر وأخيرا متطلبات تجربة الصكوك الإسلامية في الجزائر أما المبحث الثاني فقد قمنا بتخصيصه لدراسة حالة النوافذ الإسلامية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية في الجزائر تم التطرق فيه إلى ماهية النوافذ الإسلامية ثم مفاهيم عامة حول البنك ثم الخدمات التي تقدمها النوافذ الإسلامية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية في الجزائر، كما تم في النهاية إعداد خاتمة الدراسة التي تضمنت نتائج الفصلين مع توضيح اختبار صحة الفرضيات، متنوعة بجملة من الاقتراحات المستنتجة، وأخيرا تم صياغة آفاق الدراسة.

الفصل الأول:
الإطار النظري للصكوك
الإسلامية

تعتبر الصكوك الإسلامية من أهم الأدوات المالية الإسلامية الحديثة والتي شهدت انتشارا ونموا واسعا في السنوات الأخيرة، حيث أصبحت الأداة الأسرع نموا في سوق التمويل الإسلامي بفضل قدرتها على جذب المدخرات الحقيقية وتعبئة الموارد المالية لتمويل مختلف المشروعات الاقتصادية وفق أحكام الشريعة الإسلامية، حيث تعتبر الصكوك الإسلامية بمثابة أداة مناسبة للتكامل بين النشاط المصرفي الإسلامي والأسواق المالية، وكذا الاندماج مع السوق العالمية. كما تعتبر الصكوك الإسلامية من أبرز إبداعات وابتكارات الهندسة المالية الإسلامية وتعتبر كبديل لأدوات التمويل التقليدي والتي ساهمت في تقليل المخاطر بالنسبة لمنتجات الصناعة المالية التقليدية، وبذلك شكلت الصكوك الإسلامية أدوات مالية جديدة تجمع بين المصادقية الشرعية والكفاءة الاقتصادية. وسنحاول من خلال هذا الفصل دراسة الجانب النظري للصكوك الإسلامية وفق المباحث التالية:

المبحث الأول: الأدبيات النظرية للصكوك الإسلامية؛

المبحث الثاني: الدراسات السابقة.

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للصكوك الإسلامية

تعتبر حاجة المجتمع الإسلامي لمصادر تمويل مستمدة من الشريعة الإسلامية كبديل للسندات التقليدية ذات معدلات فائدة والتي تعتبر في الشريعة الإسلامية فائدة ربوية هي السبب الأساسي لظهور الصكوك الإسلامية وهي البديل الإسلامي للسندات في النظام المالي التقليدي حيث تصدر غالباً مقابل أصول عقارية أو أوراق مالية ذات عائد، وتكون على مدى متوسط أو طويل الأجل.

المطلب الأول: ماهية الصكوك الإسلامية

التمويل الإسلامي لا يعتبر ابتكاراً حديثاً إنما هو مسألة إعادة إحياء لمجموعة من الأدوات المصرفية كانت تستعمل قديماً، حيث كان يتم التعامل بهذه الأدوات دون أي قيود بيئية، فالتحدي المائل حالياً أمام الفاعلين الاقتصاديين هو إعادة إحياء هذه الأدوات ومنها الصكوك الإسلامية وتكييفها وتطويرها وجعلها منتجات تنافسية ومطابقة لتعاليم الشريعة الإسلامية بغية إرضاء كافة العملاء.

أولاً: لمحة تاريخية عن الصكوك الإسلامية

تعود نشأة الصكوك إلى عام 1983 م وذلك بعد بدء عمليات أول بنك إسلامي في ماليزيا وهو بنك " بنك إسلام ماليزيا " اتضح لمسؤولي البنك المركزي الماليزي عزوف بنك إسلام ماليزيا عن تملك السندات الحكومية أو سندات الخزنة كونها مخالفة للشريعة الإسلامية، ولذلك لجأ البنك المركزي الماليزي لإصدار شهادات استثمار لا تحتوي في آلياتها على الربا.¹

أصدرت مجموعة البركة السعودية أولى صكوكها العام 1998، لكن الصكوك تطورت ابتداءً من عام 2001، أي بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 عند عودة جزء من الأموال الموظفة في الخارج إلى بلدان الخليج، ومن هنا نتج فائض سيولة في البلد وكان عرض الأموال يفوق على الطلب.

في عام 2001 و2002، أصدرت الولايات الماليزية ثم قطر والبحرين صكوكاً سيادية. وكانت المرحلة اللاحقة تتمثل في إصدارين متعاقبين للصكوك من قبل بنك الإسلام للتمنية. الإصدار الأول عام 2003 بمبلغ 400 مليون دولار أمريكي والإصدار الثاني في مايو 2005 بمبلغ مليار دولار أمريكي.

وكان إطلاق إصدار صكوك في أوروبا يمثل حدثاً بارزاً لتلك الفترة. عام 2004، قامت إحدى المقاطعات الألمانية (ساكسوني انهالت Saxony-Anhalt) بإصدار صكوك بما يقارب 100 مليون يورو بأجل 3 سنوات. تم طرح السندات في السوق بواسطة شركة سيتي غروب Citygroup وكانت المنطقة المستهدفة من الاكتتاب هي الدول الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي.

بعد ذلك تموضعت المصارف الإسلامية على هذا السوق، إما من خلال إصدار الصكوك أو بالاكتتاب في الصكوك أو بشرائها بحسب ما تملكه من السيولة. فأصدار الصكوك يتيح لها أن تنخرط في عمليات تمويلية

¹ أسامة عبد الحليم الجورية، صكوك الاستثمار ودورها التنموي في الاقتصاد، رسالة ماجستير في الدراسات الإسلامية، معهد الدعوى الجامعي للدراسات الإسلامية، قسم الدراسات العليا، بيروت، لبنان، 2009، ص27.

طويلة الآجال، لأن غياب منتج من هذا النوع يمثل فجوة في السوق سواء على صعيد توظيف السيولة الفائضة أو الحصول عليها.¹

ثانياً: أهمية الصكوك الإسلامية: للصكوك عدة مزايا للأطراف التي تتعامل بها، كما لها أهمية بالنسبة للاقتصاد ككل، ويمكن تلخيص هذه الأهمية في العناصر التالية:²

أ. أهمية الصكوك بالنسبة للمصدر الأصلي:

- تتيح الصكوك للمنشآت مصادر متنوعة للتمويل وذلك بمختلف آجالها، وذلك لتأمين السيولة التي تلتزمها؛
- تعتبر عملية الصكوك من العمليات خارج الميزانية وبالتالي تحسن كفاية رأس المال؛
- تساهم عملية الصكوك في التقليل من مخاطر عدم تماثل بين آجال الموارد واستخداماتها، أي يكون تحصيلها ومنحها على فترات مختلفة؛
- للصكوك ميزة تتميز بها وهي إمكانية تحصيلها في فترة قصيرة، وبالتالي تجنب المصارف وجميع المؤسسات المالية وغير المالية تكوين مخصصات للديون المشكوك في تحصيلها؛
- تزيد الصكوك من قدرة المنشأة على زيادة نشاطها، وذلك دون اللجوء إلى زيادة رأسمالها.

ب. أهمية الصكوك بالنسبة للمستثمرين:

- تعتبر الصكوك بديل للقروض المصرفية، وذلك لأنها قليلة التكلفة وقلة الوسطاء؛
- للصكوك الإسلامية ميزة وهي إمكانية التنبؤ بتدفقاتها المالية؛
- تتيح الصكوك الإسلامية للمستثمرين فرصاً استثمارية متنوعة (الأفراد، المؤسسات، الحكومات، ...) وذلك لاستثمار السيولة المتوفرة بصورة مربحة.
- تعطي الصكوك الإسلامية عوائد أعلى مقارنة ببقية الاستثمارات المالية الأخرى كالأوراق المالية الحكومية.

ت. أهمية الصكوك بالنسبة للاقتصاد الكلي:

- تساهم الصكوك في الناتج الداخلي الإجمالي، وذلك دون الحاجة إلى استثمارات جديدة؛
- تعتبر الصكوك كبديل للجهاز المصرفي، الذي يعتبر المزود الوحيد للتمويل؛
- يمكن الاعتماد على الصكوك في تمويل البنى التحتية للدول كالمطارات والمدارس... إلخ؛
- تعتبر كبديل للمستثمر المحلي بحيث تمكنه من الاستثمار داخل البلد، وبالتالي الاستفادة من رؤوس أموال جديدة؛
- يمكنها تغطية العجز في موازنة الدولة أو أحد هيئاتها، حيث توفر موارد حقيقية لا تؤثر على المستوى العام للأسعار.

¹ مصطفى الجيزي، التمويل الإسلامي، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، لبنان، 2011، ص 119.

² بوخاري فاطنة، دور الصكوك الإسلامية كآلية لتفعيل السوق المالي التجربة الماليزية في السوق المالية الإسلامية، مجلة اقتصاد المال والأعمال، المجلد 2، العدد 2، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، الجزائر، ديسمبر 2017، ص 60.

ثالثاً: تعريف الصكوك الإسلامية: كلمة صكوك هي جمع صك وهو عبارة عن: الكتاب الذي يكتب فيه المعاملات والتقارير ووقائع الدعوى، وهو عبارة عن الوثيقة التي تتضمن إثباتاً لحق من الحقوق، ويطلق على العملية التي يتم بموجبها إصدار الصكوك (التصكيك أو التسنيد أو التوريق) وهو ما يعرف ب securitization، وتلك العملية عبارة عن وضع موجودات دارة للدخل كضمان أو أساس مقابل إصدار صكوك تعتبر هي ذاتها أصولاً مالية. والتوريق يعني " تلك الأصول المدعومة بأوراق مالية " ¹.

التسنيد أو التصكيك: المقبول شرعاً هو تحويل الموجودات العينية أو المنافع إلى صكوك قابلة للتداول، ويحتاج بعض القيود والإجراءات لتحقيق الضوابط الشرعية التي تقوم على أساس ملكية المستثمر أصولاً دارة للدخل الذي يمثل عائد السند، كما أن هناك آلية مقبولة شرعاً من شأنها توفير التحوط (الحماية والأمان) للعمل دون الضمان الممنوع شرعاً في المشاركات. ²

كما عرف العمودي محمد الطاهر التصكيك على أنه: هو تحويل الموجودات العينية أو المنافع إلى أوراق مالية قابلة للتداول من خلال الضوابط الشرعية، القائمة على الملكية للأصول التي تدر عوائد، كما يطلق عليه التسنيد وهو تحويل المصرف الأصول إلى أوراق مالية. ³

ويعرف أحمد محمد الرويني التصكيك: يقصد به إصدار أوراق مالية قابلة للتداول، مبنية على مشروع استثماري يدر دخلاً. ⁴

الصكوك هي أوراق متساوية القيمة تمثل أعياناً، ومنافع، وخدمات معاً. أو إحداهما، مبنية على مشروع استثماري يدر دخلاً. ⁵

كما يعرفه مصطفى الجيزي على أن: الصكوك هي منتجات مالية إسلامية حديثة العهد تطورت سريعاً في غضون سنوات العقد الأخير. فقد بلغ سوق الصكوك (الذي لم يكن موجوداً في بداية القرن) 100 مليار دولار أمريكي نهاية العام 2017. ⁶

أما يونس شعيب فيرى أن الصكوك الإسلامية عبارة عن أدوات ملكية ولكن قصيرة الأجل صممت لتلبية احتياجات المتعاملين فيها من الجمهور والمؤسسات. ⁷

أما حسني عبد العزيز جرادات فيعرف الصكوك الإسلامية: تعرف الصكوك بشكل عام بأنها وثائق متساوية القيمة تمثل حصصاً شائعة في ملكية أعيان أو منافع أو خدمات أو في موجودات مشروع معين أو نشاط استثماري خاص. ¹

¹ محمد مبارك البصمان، صكوك الإجارة الإسلامية دراسة قانونية مقارنة بالشريعة الإسلامية، دار النفائس للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011، ص 18.

² أحمد محمد الرويني، التورق وتطبيقاته في الاقتصاد الإسلامي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2017، ص 200.

³ العمودي محمد الطاهر، التمويل الإسلامي في إشارة إلى تجارب البنك الإسلامي للتنمية، ألفا للوثائق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2021، ص 238.

⁴ أحمد محمد الويني، مرجع سبق ذكره، ص 159.

⁵ أحمد محمد الرويني، المرجع نفسه، ص 159.

⁶ مصطفى الجيزي، مرجع سبق ذكره، ص 118.

⁷ شعيب يونس، الصكوك الإسلامية ودورها في تمويل عجز الموازنة العامة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص علوم الاقتصاد، كلية الشريعة والاقتصاد، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، قسنطينة، الجزائر، ص 6.

الفصل الأول:.....الإطار النظري للصكوك الإسلامية

ويعرفها العمودي محمد الطاهر: الصكوك هي وثائق متساوية القيمة تمثل حصصاً شائعة في ملكية أعيان، أو منافع، أو خدمات، تدر عوائد قائمة أو بصدد قيامها، كما تعرف على أنها أوراق مالية محددة القيمة والمدة، تمثل حصصاً شائعة في ملكية أعيان أو منافع أو خدمات، تحول مالكيها إلى مساهم فيها، وتحمله مسؤوليات بمقدار ملكيته فيها، وذلك بعد قفل باب الاكتتاب وبدء استخدام ما أصدر من أجله.

ترتبط الصكوك الإسلامية بأصول استثمارية عينية، مما يجعلها ذات أهمية اقتصادية ومالية بالنسبة للاقتصاد الكلي وتأثيره عليه من خلال التأثير على السيولة والاستثمار في المصارف، كما يطلق عليها شهادات الاستثمار التي تعد من أهم مصادر السيولة لدى المصارف الإسلامية، وتعد في مقام آخر البديل الشرعي للسندات التقليدية التي تتميز بالفائدة الثابتة الربوية.²

رابعاً: توصيف العملية:

يسلم مالك الأصول الذي يحتاج للمال أصوله لجهة قانونية مستقلة تسمى مؤسسة مالية ذات غرض خاص أو شركة توريق SPV أو صندوق استثمار القروض FCC والذي يعمل كأمين استثمار لصالح المكتتبين. وبالإتفاق مع المكتتبين يمكن توقيع عقد مضاربة مع وكيل تبادل (وكيل إصدار) يتولى كمضارب إدارة المشروع. في هذه الحال يتم تقاسم أرباح المشروع بين المكتتبين والمضارب، وفائض القيمة المحتمل لا يعود إلا للمكتتبين.

في عملية إصدار السندات يتم تقسيم قيمة الأصول إلى أسهم متساوية. ويمكن للإصدار أن يتم بشكل مباشر على السوق (السوق الأولية) أو عبر مؤسسة وسيطة.

كل صك يعتبر ممثلاً لحصة من رأس المال، الذي في حالة الخسارة، يمنح مالكة أولوية استرداد القيمة مقارنة بالمساهمين، لكنه لا يعطي الحق في المشاركة في الإدارة. وعليه فهو لا يعتبر مكافئاً لسهم أو لسند دين. أثناء حياة الصكوك، للمكتتبين الحق في عائد يتوقف على كفاءة الأصول التي استخدمت كأساس للتمويل، وعلى الحصة في رأس المال المكتتب. يتحمل المكتتبين مخاطر بمقدار ما بحوزتهم من حصة. وتتطور قيمة الصكوك بحسب العرض والطلب على السوق. بالتالي، يمكن أن تتطور على نحو مختلف من قيمة الأصول الضامنة.

عند أجل الاستحقاق. يتم إعادة بيع الأصول في العادة للمشتري، الذي استطاع التعهد بشرائها مجدداً عبر عقد مستقل عن عقد البيع الأول، على سبيل المثال عبر عقد إجارة واقتناء، وتستخدم إيرادات إعادة البيع في إعادة سداد المكتتبين.³

خامساً: المراحل المختلفة: نظراً للعقود المختلفة المستخدمة في ترتيبات إصدار الصكوك، بغية توصيف عملية مثلاً: إجارة – صكوك سنستلهم مثال المقاطعة الألمانية التي أصدرت صكوكا عام 2004.

¹ حسني عبد العزيز جرادات، الصيغ الإسلامية للاستثمار في رأس المال العامل، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011، ص142.

² العمودي محمد الطاهر، مرجع سبق ذكره، ص 238.

³ مصطفى الجبزي، مرجع سبق ذكره، ص120.

- تريد المقاطعة أن تحصل على مال وهي تملك أصولا غير منقولة تقيم فيها. تتبع جزءا محددًا من هذه الأصول للجهة المصدرة والتي ستصبح مالكا للمواقع، توقع عقدا من نوع إجارة واقتناء يسمح لها بالاستمرار في استعمال المواقع؛
 - تصدر الجهة المصدرة صكوكا تضعها على السوق؛
 - يورد المكتتبين مبلغ الاكتتاب، كل على حده؛
 - يمكن للجهة المصدرة عندئذ أن تورد للمقاطعة المبلغ الذي يكافئ قيمة بيع الأصول؛
 - تدفع المقاطعة دوريا للإيجارات كما هو وارد في عقد الإيجار؛
 - تسمح للإيجارات بدفع عائدات المكتتبين.
- يرتكز إصدار الصكوك على أنواع مختلفة من العقود الإسلامية، إذ نجد في المثال السابق عقد إجارة - صكوك. والصيغ الأخرى من العقود ممكنة: مضاربة - صكوك، سلم - صكوك، استصناع - صكوك. وستعطي هذه الصيغ المختلفة من العقود فئات مختلفة من الصكوك بحسب ما إذا كان العقد من نوع المشاركة في الأرباح والخسائر أم لا.
- إذا كان المصدر وقع (مباشرة أو بتفويض) عقد شراكة، سيكون الأجر متغيرا، بينما إذا كان العقد ينص على دفع للإيجارات، سيكون الأجر ثابتا. كما أن المخاطر تختلف، ففي عقدي المشاركة والمضاربة، تكمن المخاطر في عدم القدرة على إعادة شراء الأصول في نهاية المطاف، وبالتالي عدم القدرة على إعادة سداد مال المكتتبين. في عقد الإجارة تكمن المخاطر في عدم دفع الإيجارات. سيكون لهذه السمات المختلفة تأثير على تحديد سعر التداول والقيمة في السوق.
- ينبغي أن نضع جانبا عقد سلم - صكوك، لأن عقد السلم قصير الأجل لا يفسح المجال لدفع أقساط منتظمة. وبالتالي، ستكون الصكوك الناتجة عن هذا العقد سندات صفرية القسيمة. علما بأن السندات التي تمثل الديون أو تلك التي لا تستند إلى أصول لا يتم التفاوض في السوق حولها.
- تمثل الصكوك في الوقت الراهن المنتج الأكثر شيوعا، وإذا كانت الإصدارات في بداية الأمر اقتصرت على سندات سيادية، فإنها لم تعد تمثل سوى 20% تقريبا من سوق الصكوك.
- في بداية العقد المنصرم كانت الصكوك تعتبر منتجا إسلاميا بحتا. بينما يتم استخدامها حاليا من قبل مؤسسات غير إسلامية خصوصا الدول الغربية التي أخذت التعامل بتقنية الصكوك.¹

سادسا: شروط صلاحية العقد:

- تتعلق هذه الشروط بالشفافية ونشر المعلومات:²
- شفافية في الإدارة من قبل الكيان المكلف بذلك؛

¹ مصطفى الجيزي، المرجع نفسه، ص122.

² مصطفى الجيزي، المرجع نفسه، ص122.

- المعلومات التي ينبغي توافرها في نشرة الإصدار: قيمة الأصل، القيمة الإسمية للأسهم، موعد الاستحقاق، الأرباح المتوقعة (غير مضمونة)،... إلخ.

سابعاً: أنواع الصكوك الإسلامية: وهي صنفان أساسيان تشتمل في كلاهما على مجموعة من الأنواع في صنفين هما:¹

أ- الصنف الأول: الصكوك القابلة للتداول: وهي الصكوك القائمة على الملكية وهي:

1. صكوك المشاركة: وهي صكوك مصدرها تمويل مشاركة لإنشاء لمشروع أو تطوير مشروع قائم معين يتم تقسيم رأسماله وتحويل أصوله الثابتة إلى صكوك يتم تداولها.

2. صكوك المزارعة: وهي الصكوك الناتجة عن عقد المزارعة والتي يتم فيها تحويل الناتج الحقيقي لعقد المزارعة إلى أصول مالية.

3. صكوك المضاربة: وهي صكوك ناتجة عن عقد المضاربة والتي تحدد فيه الأرباح والتي يتم تداولها في السوق المالي، فالمكاتبون فيها هم أصحاب المال يتم تجميعها لغرض تمويل مشروع معين.

ب. الصنف الثاني: الصكوك الغير قابلة للتداول: وهي الصكوك القائمة على المدائيات وهي:

1. صكوك المرابحة: وهي ما نتج عن عقد مرابحة حيث يتم تسهيل الأصول إلى صكوك غير قابلة للتداول كونها من المدائيات والهدف منها الحصول على تمويل إضافي للعقد.

2. صكوك الإستصناع: وهي صكوك يتم تحويل الأصول التي تم صنعها عن طريق عقد الاستصناع إلى سيولة لتمويل عملية الإنتاج.

3. صكوك الإجارة: وهي الصكوك التي تكون مصدرها أصول الإجارة أو منافع خدمات قائمة على أساس عقد الإجارة.

4. صكوك السلم: هي وثائق متساوية القيمة يتم إصدارها لتحصيل رأس مال السلم، وتصبح سلعة السلم مملوكة لحملة الصكوك. وتسمح هذه الصيغة بأن يشتري البنك من العميل بئمن حال سلعة موصوفة وصفا

كافيا مؤجلة التسليم، إلى موعد محدد، وله استخدامات مختلفة في التمويل أهمها يتعلق بتمويل النشاط الزراعي والصناعي والإنتاجي، وذلك بتوفير السيولة النقدية اللازمة للزراعة أو الصناعة. وتكون صكوك

السلم عبارة عن سندات قصيرة الأجل تعبر عن عملية استثمارية أطرافها (بائع السلعة أو الأصل نطف مثلاً) والمشتري بصيغة السلم (شركة وساطة أو بنك أو من تتفق معه الحكومة) وذلك بصفته مديراً لمحفظه

صكوك السلم الإسلامية، ومشتري أو حاملي الصكوك حيث تقوم المحفظه باستيفاء قيمة الصكوك من المشترين ودفع ثمن السلعة الآن للحكومة واستلام السلعة أو قيمتها لاحقاً.²

ثامناً: خصائص الصكوك الإسلامية:

¹ العمودي محمد الطاهر، مرجع سبق ذكره، ص 241.

² حموز عبي، تمويل عجز الموازنة العامة للدولة بالصكوك الإسلامية تجربة بعض الدول الإسلامية والغربية، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الدكتوراه، تخصص علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر، ص 131.

تتمثل الخصائص العامة للصكوك الإسلامية فيما يلي:¹

- ملكية صاحب الصك لجزء من أصل المشروع، على قدر حصته؛
- أن يكون الصك معبرا على أصول حقيقية قائمة أو بصدد إنشائها؛
- أن تكون للأصول عوائد تستطيع دفع مستحقات المساهمين؛
- أن تكون المشاريع التي قامت على أساس التمويل بالصك في إطار الشرع الإسلامي؛
- أن تكون الصكوك محددة لقيمة ونسب العوائد وتقاسم النتائج المالية؛
- يمكن أن تأخذ الصكوك أشكالا عدة لتمويل المشاريع حسب نوع العقد، كما سيأتي توضيحه لاحقا؛
- أن تكون إدارة الصكوك في مؤسسة خاصة يديرها شخص موكل بإدارتها وتسيير شؤونها منفصلة عن إدارة المصرف.

المطلب الثاني: مقارنة الصكوك الإسلامية بأدوات الاستثمار التقليدية ومجالات استخدامها

إن الصكوك الإسلامية هي منتجات مالية إسلامية تصدرها المصارف الإسلامية وهي شبه مماثلة للمنتجات التي تعرضها البنوك التقليدية المتمثلة في السندات إلا أن أجر البنك لا يقوم على الفائدة وإنما على هامش الربح.

أولا: الصك الإسلامي والسند التقليدي

السند هو أداة تمويل طويلة الأجل، فيها يتعهد مصدرها بأن يدفع لحاملها (حامل السند) مقدار محدد من الفوائد لفترة زمنية محددة، وأن ترد قيمته في تاريخ استحقاقه، وحملة السندات دائنين للشركة المصدرة لها، ولهم حقوق ثابتة في أصول الشركة عند التصفية.

ويشترط شروط لإصدار السندات:²

1. الاستقرار النسبي للمبيعات والأرباح بالمنشأة؛
2. كفاية هوامش الربح ومعدلات تغطية الفوائد؛
3. توفر السيولة الكافية لسداد الالتزامات؛
4. انخفاض معدل ديون المنشأة؛
5. أن يكون معدل الفائدة على السندات أقل من معدل العائد على الأموال المستثمرة؛
6. سلامة المركز الائتماني للشركة؛
7. انخفاض أسعار أسهم الشركة؛
8. توفر رغبة ملاك المنشأة في الاحتفاظ بسيطرتهم الإدارية على منشأتهم.

تتشترك الصكوك الإسلامية في أوجه معينة مع السندات التقليدية كما تختلف معها في أوجه أخرى يمكن تلخيصها

فيما يلي:¹

¹ العمودي محمد الطاهر، مرجع سبق ذكره ص 239.

² سعد صادق بحيري، إدارة المشروعات، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2003، ص78.

الجدول رقم 01: مقارنة بين الصكوك الإسلامية والسندات

أوجه الاختلاف	أوجه الشبه
- الصك دين بملكية أصول حقيقية ذات عوائد، بينما السند دين مالي منفصل عن عوائد ما تم الإصدار من أجله؛	- كلاهما ورقة مالية متداولة لغرض التمويل؛
- إمكانية تجميع بعض أنواع الصكوك في شكل صكوك مجمعة، عكس السند الذي يتداول كل نوع على حسب ما أصدر من أجله ² ؛	- وسيلة لجمع المدخرات وتمويل المشاريع والتحكم في السيولة النقدية؛
- الصكوك صادرة عن شركات مشروعة؛	- كلاهما ذا استقرار كبير ومخاطر منخفضة؛
- الصكوك صادرة بقيمتها الإسمية فقط؛	- كلاهما دين في ذمة مصدره.
- الصكوك غير متبوعة بدفع فوائد؛	
- الصكوك غير مزودة باليانصيب؛	
- الصكوك مضمونة وجوبا بأصل ³ .	

المصدر: من إعداد الطالبة

ثانيا: الصكوك الإسلامية والأسهم

الأسهم هي أوراق مالية طويلة الأجل، أو صكوك تثبت الحق في ملكية جزء من رأسمال الشركة المصدرة لها، بشكل يسمح لصاحبها أن يصبح شريكا تناسبيا في الشركة. كما عرفت كذلك بأنها عبارة عن صكوك تثبت لصاحبها الحق في حصة شائعة في ملكية صافي الأصول لشركة مساهمة أو توصية بالأسهم، وحسب الأحوال، ويضمن الحق في الحصول على حصة من أرباح الشركة تناسب ما يملكه من أسهم، وتكون مسؤولية المساهم محدودة بمقدار ما يملكه من أسهم⁴.

تتشترك الصكوك الإسلامية في أوجه معينة مع الأسهم التقليدية كما تختلف معها في أوجه أخرى يمكن تلخيصها فيما يلي⁵:

أ. أوجه الشبه:

تتشترك الصكوك مع الأسهم في خاصية أن كليهما يمثل حقوقا مشاعة في موجودات متنوعة، اقتنيا لغرض الاستثمار، ومن ثم توزيع الأرباح على حاملها كما أن الموجودات تدار من جانب جهة معينة تكون مسؤولة من

¹ مصطفى الجبزي، مرجع سبق ذكره، ص 181.

² العمودي محمد الطاهر، مرجع سبق ذكره، ص 239.

³ مصطفى الجبزي، مرجع سبق ذكره، ص 181.

⁴ موسى بن منصور، إدارة المحافظ المالية، دار الباحث للنشر والإشهار، برج بوعريبيج، الجزائر، 2022، ص 53.

⁵ حكيم براضية، التصكيك ودوره في إدارة السيولة بالبنوك الإسلامية، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص محاسبة ومالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة حسيبية بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2011، ص 93.

قبل حملة الأسهم والصكوك، وأن كلا من حاملي الأسهم والصكوك لهم الحق في بيع ما يملكون من الأسهم والصكوك إلى غيرهم متى أرادوا ذلك.

ب. أوجه الاختلاف:

تتميز الصكوك عن الأسهم في أن مالكي الأسهم يشتركون في إدارة الشركة عن طريق انتخاب مجلس الإدارة من بينهم، ولكل واحد منهم صوت في تعيين الإدارة وعزلها، أما مالكي الصكوك فإنهم لا يشاركون في إدارة الشركة بطريقة مباشرة، فهم لا ينتخبون مجلس الإدارة للشركة، فحامل الصك ليس له الحق في تعيين الإدارة ولا عزلها، فالشريعة الإسلامية ترى أن هذه الصورة من صور الاستثمار تعتمد على أن رب المال لا يشارك في اتخاذ القرار الاستثماري، ولا يتدخل في إدارة الشركة (المشروع)، وله الحق فقط أن يختار المدير الذي يجمع بين الأمانة والخبرة. إذ أن العلاقة بين حامل الصك والمضارب يحكمها عقد المضاربة الذي يقوم المضارب فيها باستثمار أموال عدد كبير من أصحاب الأموال الذين يدخلون ويخرجون من المضاربة عن طريق بيع وشراء الصكوك.

أما الفروق الفنية بين السهم والصك والتي يمكن تلخيصها في الآتي:¹

1. أن الصكوك مرتبطة بنشاط (عملية محددة) ولا يتكرر استخدامها بعمليات أخرى، وعليه فإن الصك عادة ما يرتبط بمدة محددة، وهي غالباً المدة المتوقعة للنشاط، أما السهم فلا ترتبط بعملية أو نشاط محدد وبالتالي ليس لها أجل محدد، علماً بأن بعض التطبيقات العملية تضمنت إصدار صكوك لا تخضع للإطفاء، مما يعني عملياً تلاشي الفرق بين الصك والسند؛
2. الحاجة إلى تكرار إجراءات وتحمل تكاليف الإصدار مع تكرار الحاجة إلى تمويل جديد، مما قد يحد من استخدام الصكوك لتمويل رأس المال العامل ويحصره في تمويل الموجودات الثابتة وطويلة الأجل، حيث لا حاجة لتكرار العملية في المدى القصير؛
3. من الناحية الفنية يمكن للمصرف طرح إصدارات متفاوتة الشروط من حيث آجال الصكوك أو حصتها من الربح وذلك تبعاً لحاجات المصرف وأهداف إدارة الموجودات والمطلوبات في كل مرحلة.

ثالثاً: مجالات استخدام الصكوك الإسلامية:

لم يكتف مهندسو المالية الإسلامية (فقهاء ومصرفيون)، بابتكار الصكوك ووضع التعريفات لها، بل سعى إلى إيجاد الطرق العملية لتطبيقها فعلياً في مجالات عديدة نذكر منها:²

1. **مجال البنية التحتية والخدمات العامة:** يمثل التصكيك ملجأً آمناً وبديلاً شرعياً عن الاقتراض أو إصدار السندات التقليدية إذ يمكن للدولة أن تصدر أنواعاً عديدة من الصكوك لتمويل مشاريعها الكبرى التي تتطلب تمويلات ضخمة يصعب توفيرها كإقامة الجسور وتشبيد السدود وشق الطرق وبناء المطارات... فقد قامت تركيا بتمويل إقامة جسر البوسفور عن طريق صكوك المشاركة واعتمدت الإمارات صكوك التأجير في تمويل

¹ حسني عبد العزيز جرادات، مرجع سبق ذكره، ص143.

² أمال عبد الوهاب عمري، الصكوك دراسة فقهية مقارنة، مطبعة تونس قرطاج الشرقية 1، تونس، 2017، ص106، <https://iefpedia.com> تاريخ الاطلاع 2023/02/02.

توسعة مطار دبي بتكلفة قدرها أربعة ملايين دولار، وأصدرت دولة قطر صكوك تأجير لإنشاء مدينة حمد الطبية في الدوحة بحجم خمس مائة مليون دولار.

2. المجال الفلاحي: الفلاحة قطاع إستراتيجي يقوم عليه اقتصاد معظم دول العالم الإسلامي، رغم ذلك فهي بعيدة عن تحقيق اكتفائها الذاتي، إذ أنها تستورد حاجياتها من الغذاء وتتفق مقابل ذلك أكثر من 60% من مواردها بالعملة الصعبة (تونس) مما يجعلها تابعة لدولة أخرى في مواردها الغذائية في وقت صارت فيه الحبوب ومشتقاتها وسيلة من وسائل الضغط السياسي والاقتصادي، ويمكن للدولة معالجة هذا الخلل الإستراتيجي باعتماد التصكيك لتوفير التمويلات اللازمة، فعن طريق صكوك المزارعة والمغارسة والمساقاة يتم تمويل إحياء الأراضي واستصلاحها، وعن طريق صكوك السلم يمكن توفير الأموال اللازمة للزراعة، وعن طريق صكوك الإستصناع وصكوك الإجارة بأنواعها يمكن توفير المبالغ اللازمة لاقتناء الآلات والمعدات الزراعية...

3. المجال الصناعي: إن إنشاء المشاريع الصناعية أو تطويرها يحتاج إلى تمويلات تتفاوت ضخامتها بحسب نوع المشروع، ولتوفير تلك التمويلات يمكن اللجوء إلى التصكيك كتقنية تمويلية ناجعة اقتصاديا ومنضبطة شرعيا، إذ يمكن إصدار صكوك استصناع أو إجارة لإقامة المباني أو شراء المعدات أو المواد الأولية، أو إصدار صكوك السلم أو استصناع لتمويل الإنتاج أو صكوك المشاركة لبعث مؤسسات صناعية جديدة.

4. المجال الاجتماعي: يمكن في المجال الاجتماعي إصدار صكوك قرض حسن لفائدة العمل الخيري والصالح العام، كما هو الحال في تجربة السودان ولا يجوز تداول مثل هذه الصكوك لأنها تمثل دينا للذمة. كما يمكن إصدار الصكوك لصالح إعمار ممتلكات الوقف على أن تعود الأراضي الوقفية بعد استصلاحها والمباني بعد تهيئتها إلى وزارة الأوقاف أو من يقوم مقامها لتواصل أداء دورها الاجتماعي والخيري.

5. صكوك الاستثمار بديلا عن الخصخصة: قد تجد الدولة نفسها مضطرة بسبب عجز ميزانيتها إلى تحويل بعض المشروعات العامة إلى مشروعات خاصة من حيث الملكية أو الإدارة، وبذلك تكون الخصخصة في نظر الداعين إليها جزءا من عملية الإصلاحات الهيكلية للقطاع العام في البنيان الاقتصادي، غير أن اعتبار الخصخصة حلا للوضع السيء الذي أصبح القطاع العام اليوم محل شك لدى العديد من المختصين (تونس)، الأمر الذي أثار جدلا حادا لايزال قائما، ويمكن لصكوك الاستثمار أن تكون بديلا عن آلية الخصخصة التي احتدت الخلافات حول جدواها، حيث تستطيع الدولة إصدار صكوك استثمار توفر لها رصيда من السيولة يمكنها من إنقاذ المؤسسات والمنشآت المتعثرة أو المفلسة، والنهوض بالقطاعات الإنتاجية التي لا تستطيع الدولة استثمارها أو عجزت عن استثمارها بالشكل الأمثل، مثل قطاعات النفط والكهرباء والغاز والثروات الباطنية، ومن ثم القضاء على البطالة فعليا وتحسين كفاءة المؤسسة، وخفض المصروفات مع زيادة الإيرادات، فبإصدار الصكوك يمكن للدولة المحافظة على سيادتها وملكيته للقطاع العام دون الحاجة إلى التفريط فيه بالبيع، إذ من الآثار السلبية للخصخصة هيمنة القوى الخارجية على البلاد إذا ما اشترت أطراف أجنبية قطاعات إستراتيجية، فالصكوك تزيد من فعالية القطاعين الجماعي والعام وتغنيها عن الخصخصة التي تحرم الأجيال من الانتفاع بهما.

المطلب الثالث: أساسيات في الصكوك الإسلامية

إصدار الصكوك الإسلامية لابد من أن تتوفر هذه الصكوك الإسلامية على مبادئ الشريعة الإسلامية التي تجعلها قادرة على منافسة السندات الربوية.

أولاً: المبادئ التي تقوم عليها الصكوك الإسلامية: إن المبادئ الأساسية المتعلقة بهيكل الصكوك وفقاً لمبادئ الشريعة هي نفس المبادئ التي تنطبق على هيكل التمويل الإسلامية الأخرى، ويمكن تلخيصها على النحو التالي:¹

1. يحظر تحصيل أو تلقي الفائدة (تجنب الربا): بموجب مبادئ الشريعة، يعتبر المال أداة لقياس القيمة ووسيلة للتبادل، وليس له فائدة جوهرية. وعليه، يجب على المستثمر في ظل الشريعة ألا يدرك أي ربح أو ربح لمجرد توظيف المال. يجب أن تكون عوائد المستثمر مرتبطة بأرباح المنشأة والمستمدة من المخاطر التجارية التي يفترضها ذلك المستثمر. لذلك يجب على المستثمرين المشاركة في الدخل الناتج عن ملكية الأصول أو أرباح أو إيرادات الأعمال التي يستثمرون فيها.

2. يجب أن تكون أصول الصكوك الأساسية متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية: يجب أن تكون الأصول أو الأعمال التي تقوم عليها الصكوك متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية وبالتالي لا يمكن ربطها، على سبيل المثال، بالمقامرة أو إنتاج أو بيع الكحول أو لحم الخنزير.

3. حظر عدم اليقين (الغرر)، المضاربة (الميسر) واستغلال الجهل (الجهل): تحظر الشريعة عدم اليقين المستحث عن قصد أو المخاطر غير الضرورية في العقود (الغرر)، والمعاملات التي تعتمد فيها النتيجة بالكامل على المصادفة أو المضاربة (الميسر) والمعاملات التي يربح فيها طرف ما بسبب جهل الطرف الآخر (الجهل). قد لا تكون المعاملات المحتوية على عدم اليقين فيما يتعلق بعنصر أساسي في العقود الأساسية مثل السعر أو وقت التسليم أو الموضوع متوافقة مع الشريعة. يجب أن تكون جميع الحقوق والواجبات المتعلقة بشهادة الاستثمار شفافة وواضحة.

ثانياً: آلية إصدار الصكوك الإسلامية: تشمل عملية إصدار الصكوك الإسلامية على خطوات أولية يطلق عليها (تنظيم الإصدار) أو (ترتيب الإصدار) تتلخص فيما يلي:²

- إعداد التصور والهيكل التنظيمي الذي يمثل آلية الاستثمار بواسطة الصكوك، ودراسة المسائل القانونية، وتضمن ذلك في نشرة الإصدار، وربما يتزامن ذلك مع وضع النظام أو اللائحة أو الاتفاقيات التي تحدد حقوق وصلاحيات وواجبات الجهات المختلفة ذات الصلة؛
- تمثيل حملة الصكوك من خلال تأسيس شركة ذات غرض خاص، وذلك لتمثيل المستثمرين في إيجاد العلاقات بالجهات المختلفة وتقوم هذه الشركة بشراء الموجودات التي ستغطي الوحدات المصدرة؛
- طرح الصكوك للاكتتاب بهدف جمع الأموال التي ستمول بها الموجودات الممثلة بالصكوك؛

¹ ميمونة محجور، عبد الرزاق بن حبيب، الصكوك الإسلامية وتحديات إصدارها، مجلة الشريعة والاقتصاد، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، المجلد التاسع، الإصدار الأول، العدد السابع عشر، 2020.

² حكيم براضية، مرجع سبق ذكره، ص 95.

- تسويق الصكوك: وهو إما أن يتم بالطرح المباشر إلى الجمهور، وإما أن يتم بيع الصكوك التي تمثل الموجودات إلى المستثمر الأول الذي يكون بنكا أو مجموعة من البنوك وهو يقوم ببيعها وتسويقها إلى حاملي الصكوك؛
 - التعهد بتغطية الاكتتاب حيث تسعى الجهة المصدرة للصكوك إلى تأمين تغطية كاملة من قبل مؤسسة مالية أخرى مستعدة لذلك التعهد الذي يتطلب منها توفير السيولة وتستهدف منه الحصول على نصيب من الربح. إعداد التصور والهيكل التنظيمي الذي يمثل آلية الاستثمار بواسطة الصكوك، ودراسة المسائل القانونية، وتضمن ذلك في نشرة الإصدار، وربما يتزامن ذلك مع وضع النظام أو اللائحة أو الاتفاقيات التي تحدد حقوق وصلاحيات وواجبات الجهات المختلفة ذات الصلة؛
 - تمثيل حملة الصكوك من خلال تأسيس شركة ذات غرض خاص، وذلك لتمثيل المستثمرين في إيجاد العلاقات بالجهات المختلفة وتقوم هذه الشركة بشراء الموجودات التي ستغطي الوحدات المصدرة؛
 - طرح الصكوك للاكتتاب بهدف جمع الأموال التي ستمول بها الموجودات الممثلة بالصكوك؛
 - تسويق الصكوك: وهو إما أن يتم بالطرح المباشر إلى الجمهور، وإما أن يتم بيع الصكوك التي تمثل الموجودات إلى المستثمر الأول الذي يكون بنكا أو مجموعة من البنوك وهو يقوم ببيعها وتسويقها إلى حاملي الصكوك؛
 - التعهد بتغطية الاكتتاب حيث تسعى الجهة المصدرة للصكوك إلى تأمين تغطية كاملة من قبل مؤسسة مالية أخرى مستعدة لذلك التعهد الذي يتطلب منها توفير السيولة وتستهدف منه الحصول على نصيب من الربح.
- ثالثا: تحديات صناعة الصكوك الإسلامية:** رغم التطور الذي تشهده الصناعة المالية الإسلامية في العديد من النواحي، وتزايد الطلب محليا ودوليا على تداول الصكوك الإسلامية فإنه لم يرافق ذلك تطور متكافئ على مستوى العرض ولعل من أبرز التحديات التي تواجه تطور الصكوك الإسلامية نجملها فيما يلي:¹
- **الاختلافات الشرعية:** تواجه الصكوك الإسلامية حملات متزايدة من قبل الحريصين على الصيرفة الإسلامية وغيرهم حيث يبالغون أحيانا في تشدهم ويحرمون هذه الصكوك أو المنتجات المالية الإسلامية لأقل الشبهات وهو ما يؤدي إلى فقدان الثقة في هذه الصكوك مما يؤدي إلى تراجع الإقبال عليها وتحقيق خسائر أو انخفاض في الأرباح؛
 - غياب الإطار التشريعي والتنظيمي الذي ينظم عمل هذه الإصدارات ويوحدها وخاصة بالنسبة للاختلافات الشرعية التي تظهر من فترة إلى أخرى حول شرعية بعض الصكوك الإسلامية؛
 - **التصنيف الائتماني ورقابة المؤسسات المالية الدولية:** لا بد قبل إصدار الصكوك الإسلامية من تصنيفها ائتمانيا من قبل وكالات تصنيف ائتمانية دولية وكذلك مشورة صندوق النقد الدولي وغيره من المؤسسات المالية الدولية وفي ذلك تكلفة كبيرة على حملة الصكوك تخفض كثيرا من العوائد المتوقعة؛

¹ بن زراع حياة، خروف منير، الصكوك الإسلامية ودورها في التنمية الاقتصادية، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية، المجلد 06، العدد 04، ديسمبر 2019، ص 427.

- نقص الكفاءات والموارد البشرية المؤهلة: فقد عرفت صناعة الخدمات المالية الإسلامية تطورا سريعا إلا أنها بقيت تعاني من نقص واضح في الموارد البشرية المؤهلة والمدربة في مجال التعامل بالأدوات المالية الإسلامية ومما لا شك فيه أن ضعف العاملين سيفرض تهديدا من حيث المخاطر التشغيلية ويعيق في نفس الوقت إمكانية نمو وتطور تداول الصكوك الإسلامية.

رابعاً: مخاطر الصكوك الإسلامية: تتعرض الصكوك الإسلامية للعديد من المخاطر الكلية يمكن توضيحها كما يلي:¹

- مخاطر النظم والتشريعات القانونية المعمول بها في كثير من الدول، وعدم تناسب أغلب بنودها مع أحكام الشريعة الإسلامية وسوء الإدارة والتعدي والتقصير؛
- مخاطر تقلبات أسعار الصرف في المعاملات الآجلة؛
- مخاطر تقلبات أسعار الأوراق المالية سواء بفعل عوامل حقيقية أو عوامل مصطنعة كالإشاعات والاحتكار، وهو ما يؤثر على القيمة السوقية للصكوك؛
- مخاطر التشغيل الناتجة عن الأخطار الفنية والبشرية وغيرها؛
- مخاطر التضخم من خلال تعرض الأموال المستثمرة لانخفاض في قيمتها الحقيقية وباعتبار الصكوك الإسلامية ذات عائد متغير فإن ارتباطها بالتضخم يكون طرديا بزيادة مكوناتها من النقود والديون؛
- مخاطر السياسة النقدية من حيث تجاوبها مع المتغيرات وحرية تحويل النقد وانتقال الأموال واستقرار قيمة العملة، وكذا مخاطر السياسة المالية لمعرفة قياس مدى نجاح تحقيق التوازن بين النفقات العامة والإيرادات العامة وإدارة السياسة الضريبية.

خامساً: أثر الصكوك الإسلامية على التنمية الاقتصادية: أصبحت الصكوك الإسلامية أكثر الأدوات انتشارا وتداولاً وطرحاً نسبة إلى أدوات التمويل الإسلامية التقليدية، ذلك أن الصكوك هي الأداة المستحدثة في التمويل الإسلامي والتي جاءت محاكاة للسندات التقليدية الربوية، فهي بذلك أصبحت أداة للتمويل متعدد المستويات وفي ذلك:²

- الصكوك السيادية: وهي التي تصدرها الحكومات أو المؤسسات الممثلة لها اقتصادياً لتمويل العجز.
- الصكوك المصرفية والأسواق المالية: والتي تصدرها المؤسسات المالية أو أحد المشروعات الاقتصادية الكبرى لغرض التمويل والحصول على السيولة.

كذلك يمكن للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الاستفادة من طبيعة الصكوك الإسلامية لغرض التمويل خاصة صكوك الإجارة. في ذلك تنصدر أدوات التمويل الإسلامي، خلال الفترة الأخيرة والتي تجاوز نمو التمويل الإسلامي عموماً في قد نمت بنسبة 40% سنوياً خلال العشر سنوات الماضية، مقارنة بـ 15% للتمويل

¹ بن زراع حياة، خروف منير، المرجع نفسه، ص 428.

² العمودي محمد الطاهر، مرجع سبق ذكره، ص 278.

الفصل الأول:.....الإطار النظري للصكوك الإسلامية

الإسلامي عامة، فهي قد استقطبت المستثمرين والشركات والمدخرين لغرض تداولها وإصدارها في السوق المالي المحلي أو الدولي، لما تتميز به من مرونة وعائد كبيرين وقلة مخاطرها، وخاصة في الصكوك السيادية. فخلال الفترة ما بين سنتي 2000 و2005، وصل إصدار الصكوك جملة في السوق الدولية 767099 مليون دولار، أما عن الأسواق المحلية فقد وصل حجم الإصدار و التداول خلال نفس الفترة المذكورة 618257 مليون دولار، تنصدها كل من ماليزيا و أندونيسيا والبحرين، فلفقد بلغ قيمة التداول في السوق المالي لماليزيا 13500 مليون دولار سنة 2014، في سوق أندونيسيا 2000 مليون دولار، أما عن سوق البحرين فقد وصل حجم التداول في نفس السنة 1330 مليون دولار، والملاحظ من خلال تقرير مجلس الخدمات الإسلامية لسنة 2016، أما الفترة ما بين 2011 و2014 فقد شهدت طفرة كبيرة في حجم التداول والإصدار، كما أن الملاحظ أن مستويات التداول قد انخفضت في الأسواق المحلية مقارنة بحجم الإصدار العالمي، وهو ما يفسر أهمية الصكوك في التمويل بالنسبة للشركات الدولية.

المبحث الثاني: الدراسات السابقة

بعد تطرقنا لأهم الجوانب النظرية التي تناولت موضوع الصكوك الإسلامية تم التطرق في هذا المبحث لبعض الدراسات التي تناولت موضوع المذكرة أو كانت لها علاقة به، إضافة إلى محاولة إجراء مقارنة بين هاته الدراسات والدراسة التي قمنا بها من حيث أوجه التشابه والاختلاف في ما بينها وكيفية الاستفادة منها.

المطلب الأول: الرسائل الجامعية باللغة العربية

أولاً: دراسة بن قايد الشيخ

بعنوان " دور الصكوك الإسلامية في تطوير التمويل الإسلامي وتحقيق التنمية الاقتصادية دراسة التجربة الماليزية 2017/2008 "، أطروحة دكتوراه، تخصص علوم اقتصادية، جامعة غرداية، السنة الدراسية 2020/2019.

هدفت هذه الدراسة إلى:

- التعرف على آداء الصكوك الإسلامية كألية تمويلية، وبديل شرعي لأدوات التمويل الربوية التقليدية، من خلال إبراز الإضافة التي تقدمها الصكوك للصناعة المالية العالمية؛
- محاولة إبراز أهم التحديات والصعوبات التي تواجه توسع وتطور الصكوك الإسلامية وبحث إستراتيجية تطويرها بالدرجة التي عليها السندات التقليدية؛
- دراسة الدور الذي يمكن أن تلعبه الصكوك الإسلامية في توفير التمويل اللازم للحكومات والشركات، وبالتالي مساهمتها في تمويل وتحقيق التنمية الاقتصادية؛
- تسليط الضوء على تجارب بعض الدول في مجال إصدار الصكوك، خصوصاً التجربة الماليزية باعتبارها تجربة رائدة في التعامل بالصكوك الإسلامية واستخلاص الدروس المستفادة منها.

وقد خلصت هذه الدراسة إلى عدة نتائج أهمها:

- تعتبر الصكوك ثاني أكبر مساهم في أصول صناعة التمويل الإسلامي بقيمة إجمالية تبلغ 426 مليار دولار أمريكي في عام 2017؛
- تساهم الصكوك في تمويل مشاريع البنية التحتية والمشاريع الضخمة التي تتطلب إقامتها رؤوس أموال كبيرة، وهي بذلك تحقق فوائد لكل من المصدر والمستثمر، وتساهم في تنشيط حركة رؤوس الأموال واستقطابها نحو فرص استثمارية تحقق التنمية الاقتصادية المنشودة للبلد؛
- إمكانية استفادة الجزائر من التجربة الماليزية في مجال استخدام الصكوك في إنجاز العديد من المشاريع الكبرى كالطرق والسدود والمطارات والموانئ والجسور باعتبارها مشروعات ذات البنية التحتية والتي تتطلب أموال طائلة تنقل كاهل الخزينة.

ثانيا: دراسة حموز عبي

- بعنوان "تمويل عجز الموازنة العامة للدولة بالصكوك الإسلامية تجربة بعض الدول الإسلامية والغربية"، أطروحة دكتوراه، تخصص علوم التسيير، جامعة الجزائر3، السنة الدراسية 2016/2017.
- هدفت هذه الدراسة إلى محاولة إيجاد حلول لتمويل عجز الموازنة العامة وذلك من خلال الصكوك الإسلامية وضبط النموذج الأمثل من خلال تجارب بعض الدول الإسلامية كالبحرين وماليزيا والسودان وكذا الغربية منها كبريطانيا وفرنسا. وكذا اقتراح نموذج لتمويل عجز الموازنة العامة للدولة عن طريق الصكوك الإسلامية للجزائر، يكون بديلا عن الأدوات والأساليب التقليدية الوضعية كالسندات الحكومية وزيادة الضرائب وتخفيض قيمة الدينار والديون السيادية، والتي كانت لها عواقب وخيمة مست كل الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والسيادية للدولة الجزائرية في التسعينات من القرن الماضي، والتي يمكن أن تتكرر عند كل انهيار لأسعار البترول. وفي دولة تعتمد بنسبة كبيرة على الربيع وعدم تنويع الاقتصاد خارج المحروقات رغم السياسات المتعاقبة هذا من جهة، ومن جهة أخرى إبراز أهم التحديات التي يمكن أن تواجه الجزائر في حالة الاستعانة بالصكوك الإسلامية في تمويل عجز الموازنة العامة كبديل عن السندات الحكومية والقرض المستندي.
- وقد خلصت هذه الدراسة إلى عدة نتائج أهمها:

- إن الصكوك الإسلامية هي إحدى النواتج الإبداعية لعملية التصكيك، إذ يعتبر مجال التصكيك أو التوريق من المجالات المستحدثة والتي كان السبب في إيجادها هو البحث عن أدوات مالية تتمتع بالقدرة على تقليص المخاطر وزيادة الأرباح؛
- تعتبر الصكوك الإسلامية إحدى هذه الأدوات القائمة وفق المبادئ الإسلامية، الأمر الذي جعلها تحض بثقة المستثمرين خاصة المسلمين عبر أنحاء العالم، ولكن مقوماتها ليس السبب الوحيد في إقبال الجمهور المستثمر عليها، ولكنها تتمتع بمزايا كبيرة رغم المخاطر المرتبطة بها نسبيا، فهي من جهة تختص بالمرونة الكبيرة جعلها تواكب نظامين ماليين مختلفين، وتختص في أكثر من مجال، من جهة أخرى أثبتت جدارتها في تعبئة المدخرات وتشجيع الادخار بتقليص الاكتناز والمساهمة في تنمية المشاريع الاقتصادية؛

- إن الصكوك ونظرا لخصائصها تلعب دورا كبيرا على مستوى الاقتصاد نظرا لقدرتها على تعبئة المدخرات واستثمار الأموال وكذا دورها الكبير في تمويل المشاريع الاقتصادية التنموية، وتعتبر أداة ملائمة لتمويل عجز الميزانية العامة للدولة، لذلك يتعدد المتعاملون في هذه الصكوك الإسلامية.

ثالثا: دراسة شعيب يونس

- بعنوان " الصكوك الإسلامية ودورها في تمويل عجز الموازنة العامة للدولة "، أطروحة دكتوراه، تخصص علوم الاقتصاد، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية قسنطينة، السنة الدراسية 2016/2015.

هدفت هذه الدراسة إلى:

- بيان دور الصكوك الإسلامية في فتح أبواب جديدة للتمويل لتخفيف أعباء الموازنة العامة للدولة؛
- التعرف على تجارب إصدار هذه الصكوك على المستوى الدولي، والمشكلات التي واجهتها؛
- توضيح مدى أهمية التعامل بالصكوك الإسلامية، وكيفية تفعيل دورها على مستوى الاقتصاد القومي، والمالية العامة؛
- توضيح الفروقات الأساسية بين الصكوك الإسلامية وغيرها من أدوات التمويل الأخرى.

وقد خلصت هذه الدراسة إلى عدة نتائج أهمها:

- تساعد الصكوك الإسلامية الحكومات على التخلص من عجز الموازنة المزمّن، الذي أصبح في هذا العصر مرضا يؤرق صانعي السياسات الحكومية، وكثيرا ما وقف حجر عثرة في المسار التنموي للدول، كونها تعمل على تحريك الموارد المالية وتوجيهها إلى الاستثمارات المنتجة الحقيقية، كما أن ازدياد كميتها يكون له بالغ الأثر في زيادة درجة تعمق السوق واتساعها، وذلك كله يصب في صالح تحقيق كفاءة السوق؛
- تتمتع الصكوك الإسلامية بقدرة تحقيق التوازن بين الاقتصاد الحقيقي والمالي نظرا لأن إصدارها يشترط وجود أصول قبل التصكيك، وابتعادها عن الربا واعتمادها على الربح، كما تتميز بالقدرة على التحوط من المخاطر باعتبارها تعتمد على أسس مستلهمة من أحكام الشريعة الإسلامية، فيصبح المقرضون والمستثمرون غير قلقين بشأن ممتلكاتهم، لأن الشريعة الإسلامية تدعو إلى عدم المخاطرة والقمار في المعاملات المالية بين البشر؛
- تختلف طبيعة الصكوك الإسلامية باختلاف طبيعة العقد الشرعي الذي تصدر الصكوك على أساسه، وهذا ما يسمح بتنوع الصكوك، مما يزيد من كفاءتها الاقتصادية (التجارية، الصناعية، الزراعية والخدمية) فصكوك السلم تسمح بتعبئة موارد مالية عاجلة مقابل تسليم أجل للسلعة، وصكوك الإستصناع تمكن الدولة من بيع منتجاتها الصناعية بثمن معجل وتدبير موارد مالية، وصكوك الإجارة تسمح للدولة من تأجير بعض مرافقها ذات العائد واستئجارها لبعض ما تحتاجه من مرافق وأدوات بأجرة مؤجلة، وغيرها من الصكوك التي تتميز بمرونة تمكن الدولة من توفير الموارد المالية بصفة عاجلة أو آجلة.

رابعا: دراسة حكيم براضية

بعنوان " التصكيك ودوره في إدارة السيولة بالبنوك الإسلامية "، رسالة ماجستير، تخصص محاسبة ومالية، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، السنة الدراسية 2010/2011.

هدفت هذه الدراسة إلى:

- بيان الأساليب والأدوات التي تستخدمها البنوك التقليدية في إدارة سيولتها واستثمارها ومعرفة مدى ملائمة هذه الأساليب والأدوات للبنوك الإسلامية؛
- تسليط الضوء على الخلفيات الأساسية لعملية التصكيك؛
- معرفة واقع صناعة التصكيك وتداعيات الأزمة المالية العالمية عليها؛
- عرض تجربتي ماليزيا والسودان في مجال استخدام منتجات التصكيك لإدارة السيولة.

وقد خلصت هذه الدراسة إلى عدة نتائج أهمها:

- تعتبر الصكوك الإسلامية من بين الهندسة المالية الإسلامية التي تم ابتكارها لتطوير الصناعة المالية الإسلامية وكبديل لأدوات الاستثمار التقليدي؛
- تفتح عمليات التصكيك الإسلامي أمام البنوك الإسلامية آفاقا إستراتيجية واسعة من شأنها تذليل العديد من العقبات، فهي تعمل على حل مشكلة السيولة من خلال تقديمها أصولا قابلة للتسييل بسرعة وبتكلفة قليلة، وفي نفس الوقت تشكل فرصا استثمارية ملائمة لتوظيف الفوائض النقدية.
- أما فيما يخص أوجه الشبه والاختلاف بين الدراسات السابقة الذكر ومذكرتنا فهي موضحة في الجدول الموالي، كما أن هذا الجدول يوضح ما استفدنا من هذه الدراسات.

الجدول رقم 02: المقارنة بين دراستنا والدراسات السابقة باللغة العربية

الدراسة السابقة	أوجه الشبه	أوجه الاختلاف	كيفية الاستفادة
بن قايد الشيخ، 2020	دور الصكوك الإسلامية	في تحقيق التنمية الاقتصادية	الاستفادة من التجارب الدولية مثل التجربة الماليزية 2008 – 2017.
حمو زعي، 2017	دور الصكوك الإسلامية	في تمويل عجز الموازنة	- تجارب دول إسلامية وغربية - صكوك السلم وتفصيلاتها
شعيب يونس، 2016	دور الصكوك الإسلامية وتأثيرها	في تمويل عجز الموازنة	مفاهيم حول الصكوك الإسلامية
حكيم براضية، 2011	الصكوك الإسلامية	في إدارة السيولة بالبنوك الإسلامية	مقارنة الصكوك بأدوات الاستثمار الأخرى

المصدر: من إعداد الطالبة

المطلب الثاني: المقالات العلمية باللغة العربية

أولاً: دراسة كوديد سفيان، درويش عمار

بعنوان " النوافذ الإسلامية بالبنوك التقليدية كمرحلة انتقالية للصيرفة الإسلامية دراسة استطلاعية بنك الفلاحة والتنمية الريفية – وكالة وهران -، مجلة دفاتر بوادكس، المجلد 11، العدد: 01، السنة 2022.

هدفت هذه الدراسة إلى:

- الإلمام بالجوانب النظرية والمفاهيم المرتبطة بموضوع الدراسة؛

- التعريف بالنوافذ البنكية الإسلامية وتبيين أهميتها كخطوة أولية لانتقال البنوك من العمل التقليدي نحو المالية الإسلامية

وقد خلصت هذه الدراسة إلى عدة نتائج أهمها أكدت الدراسة الميدانية بنك الفلاحة والتنمية الريفية – وكالة وهران – أن إقبال المتعاملين على النوافذ الإسلامية كان نتيجة للوجود المحتشم للبنوك الإسلامية القائمة بذاتها إن لم نقل الغياب التام لها في الكثير من مناطق الوطن، على غرار بنك البركة وبنك السلام اللذان يمثلان نسبة ضعيفة جدا في السوق المصرفية الجزائرية، كما أن هذه الفئة من المتعاملين مع النوافذ الإسلامية على ثقة بأن المنتجات التي تقدمها هي منتجات إسلامية خالية من شبهة الربا، وهو مكسب مهم بالنسبة للبنك رغم وجود الإشاعات التي تفضي إلى كون هذه البنوك لجأت لغطاء الصناعة الإسلامية فقط لاستقطاب شريحة من المجتمع ترفض التعامل مع البنوك التقليدية ، فقد عبرت عينة الدراسة على تجاوبها للتعامل مع هذه النوافذ من باب الضرورة لعدم وجود بنوك إسلامية محضة واعتبرت ذلك تشجيعا للبنك الرئيسي للتحويل نحو الصناعة المالية الإسلامية.

ثانياً: دراسة عائشة بوبريمة، أمين عويسي

بعنوان " أهمية الصكوك الإسلامية في تعزيز إصدارات السوق المالية الإسلامية الدولية – البحرين -، مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية قسنطينة الجزائر، المجلد 34، العدد 01، السنة 2020.

هدفت هذه الدراسة إلى: إبراز أهمية الصكوك في تعزيز إصدارات السوق المالية الإسلامية، من خلال نموذج رائد هو السوق المالية الإسلامية الدولية – البحرين -

وقد خلصت هذه الدراسة إلى نتيجة رئيسية مفادها: السمعة الجيدة للصكوك الإسلامية وتنوعها زاد من ثقة الأطراف ذات المصلحة في الصكوك المالية الإسلامية بصفة خاصة الأمر الذي عزز عملية الإصدار في السوق المالية الإسلامية.

ثالثاً: دراسة بوخاري فاطمة

بعنوان " دور الصكوك الإسلامية كألية لتفعيل السوق المالي التجربة الماليزية في السوق المالية الإسلامية، مجلة اقتصاد المال والأعمال، المجلد الثاني، العدد الثاني، السنة: 2017.

هدفت هذه الدراسة إلى:

- تحديد ماهية الصكوك الإسلامية وإبراز مختلف أنواعها في السوق المالي، بالإضافة إلى تبيان مختلف خصائصها وأهمية هذه الصكوك بالنسبة للأطراف ذات العلاقة معها؛
- التطرق إلى التجربة الماليزية في مجال الصكوك الإسلامية والتعرف على مختلف اللجان الشرعية الخاصة بإصدارها، بالإضافة إلى تبيان مختلف مراحل إصدار الصكوك الأكثر تداولاً في ماليزيا؛
- الخروج بنتائج وتوصيات تتعلق بمعايير نجاح إصدار وتداول الصكوك الإسلامية في ماليزيا.

وقد خلصت هذه الدراسة إلى عدة نتائج أهمها:

- تعتبر الصكوك الإسلامية كبديل لمصادر التمويل التقليدية، كما أن زيادة إصدارها يزيد من كفاءة أداء السوق المالي التي تنتمي إليه؛
- إن وجود العديد من البدائل المتاحة للمستثمرين في مجال الصكوك الإسلامية أدى إلى المزيد من التنوع في أشكال الاستثمار والخدمات؛
- إن إجمالي الصكوك الإسلامية والقيمة الكبيرة التي يتم إصدارها وتداولها في ماليزيا له دورا إيجابيا في تنشيط السوق المالي الإسلامي.

رابعا: دراسة حفوطة الأمير عبد القادر، زبيدي البشير

بعنوان " استفادة الجزائر من تجربة الصكوك الإسلامية كآلية لتمويل التنمية الاقتصادية – تجربتي السودان وماليزيا نموذجا -، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية، المجلد 04، العدد 04، السنة 2017. هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على واقع صناعة الصكوك الإسلامية في العالم وحجم التطور الذي وصلت إليه، من خلال دراسة تجرّيتي كل من السودان وماليزيا، ومن ثم دراسة إمكانية تطبيق فكرة الصكوك الإسلامية في الجزائر كأحد الحلول لتمويل العجز الموازني في ظل تراجع أسعار النفط.

وقد خلصت هذه الدراسة إلى عدة نتائج أهمها:

- لقد شهدت السنوات الأخيرة تطورا ملحوظا في معدلات التصكيك الإسلامي، تمخض عنها نموا كبيرا ومتسارع في حجم إصدارات الصكوك الإسلامية؛
- حققت التجربة السودانية نجاحا في العمل المصرفي الإسلامي بشكل عام، وكون النظام المالي السوداني يعمل بالكلية وفق مبادئ الشريعة الإسلامية جعلها تتبوأ مكانة مهمة في مجال صناعة الصكوك الإسلامية؛
- يشكل غياب الإرادة السياسية وغياب الإطار التشريعي وضعف ثقافة الصكوك الإسلامية لدى المستثمرين، عائقا رئيسيا وتحديا كبيرا في تفعيل التعامل بالصكوك الإسلامية وخاصة في مجال الخطط التنموية للبلد.

أما فيما يخص أوجه الشبه والاختلاف بين الدراسات السابقة الذكر ومذكرتنا فهي موضحة في الجدول الموالي، كما أن هذا الجدول يوضح ما استفدنا من هذه الدراسات.

الجدول رقم 03: المقارنة بين دراستنا والمقالات العلمية باللغة العربية

الدراسة السابقة	أوجه الشبه	أوجه الاختلاف	كيفية الاستفادة
كويد سفيان، 2020	النوافذ الإسلامية	المنتجات المالية	تعريف النوافذ الإسلامية
عائشة بوبريمة، أمين عويسي، 2021	أهمية الصكوك الإسلامية	في تعزيز إصدارات السوق المالية الإسلامية الدولية	تجارب دولية – البحرين -
بوخاري فاطنة، 2017	الصكوك الإسلامية	تفعيل السوق المالي	أهمية الصكوك الإسلامية
حفوظة الأمير عبد القادر، 2017	الصكوك الإسلامية	تجربة السودان وماليزيا	استشراف صناعة الصكوك في الجزائر

المصدر: من إعداد الطالبة

المطلب الثالث: الدراسات السابقة باللغة الأجنبية

أولاً: دراسة: Tobni nesrine ، kechroud bachir

بعنوان " **Contribution of Islamic instruments to support the performance of portfolio in Algeria** " مجلة **Journal of: finance e Markets Review** ، Volume 09 ، N01 ، Year: 2022

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد تأثير تعويض السندات الحكومية عن طريق الصكوك الإسلامية الحكومية على إجمالي عائد المحفظة للمستثمر الجزائري.

وقد خلصت هذه الدراسة إلى عدة نتائج أهمها: هي أن عوائد الصكوك الإسلامية التي يمكن أن تعوض أسعار الفائدة على السندات التي يتجنبها العديد من المستثمرين لأسباب شرعية وقد دفعتنا هذه النتائج إلى حث الجهات الفاعلة ذات الصلة المعنية على السعي لتوفير نظام إصدار وتداول الصكوك الإسلامية التي من شأنها أن تفيد مختلف الجهات.

ثانياً: دراسة Tualbia Nihad , Metarref Aouatef , Bahloul latifa

بعنوان " **The Role of Islamic sukuk in financing public deficit and infrastructure – malaysia project as a model** - مجلة **Journal of: Abaad iktissadia** ، Volume 10 ، N02 ، Year: 2020 ، Review

هدفت هذه الدراسة إلى تقديم لمحة عامة عن الصكوك الإسلامية ودورها في تمويل موازنة العجز العام ومشاريع البنية التحتية على وجه خاص في ماليزيا معتبرا أن هذا البلد لديه تجربة رائدة في هذا المجال وإلى أن

هناك إمكانية لابنتكار صيغة للصكوك الإسلامية على أساس أنها يمكن أن تساعد في تجنب الصكوك الأجنبية والمساهمة في تطوير الأسواق المالية المحلية.

وقد خلصت هذه الدراسة إلى عدة نتائج أهمها:

- على الرغم من وجود تشابه كبير بين عملية التوريق التقليدية وعملية التصكيك الإسلامية هنالك فرق جوهري بين كل من المفاهيم والعمليات، حيث تعتمد الصكوك الإسلامية على أحكام الشريعة الإسلامية الغائبة في عملية التوريق التقليدية؛
- تتميز الصكوك الإسلامية بالتنوع والابتكار والذي يوفر المرونة لتناسب كل من القطاعات العامة والخاصة؛
- الصكوك الإسلامية تفرق حسب تمويلها: العقود والقدرة التجارية والفترة الزمنية والعملية المستعملة؛
- الصكوك الإسلامية تساعد على منع مخاطر التمويل الأجنبي، من خلال تحديد معدل مشاركة الأجانب من إجمالي قيمة الإصدار، أثناء إصدار الصكوك الإسلامية التي من شأنها أن تساعد في الحفاظ على قرار الاستثمار؛
- الصكوك الإسلامية أداة فعالة في توفير تمويل مشاريع التنمية المختلفة وخاصة الكبيرة مثل المطارات والموانئ والطرق ويحتاج البحث عن بدائل جديدة لميزانية التنمية لتمويل المشاريع بعيدا عن ميزانية الحكومة.

ثالثا: دراسة Abdelrahman yousri abderhman

بعنوان " Sukuk acritique of experience, and their possible developmental role

Journal of: international journal of Islamic economic and مجلة، in muslim countries

.Year: 2019، N01، Volume 19، finance studies

هدفت هذه الدراسة إلى التركيز على الصكوك في إطار التمويل الإسلامي ودوره المحتمل في الاقتصاد لتنمية العالم الإسلامي وكيف يمكن للصكوك أن تدعم الأنشطة الاستثمارية للشركات الصغيرة والمتوسطة.

وقد خلصت هذه الدراسة إلى عدة نتائج أهمها:

- تظهر التجربة سوء تطبيق قواعد الشريعة الإسلامية لتقاسم الربح والخسارة؛
- الصكوك الإسمية كانت القيمة والعوائد فيها مضمونة عمليا في جميع الأوقات؛
- تم ترتيب ضمان الصكوك بشكل غير مباشر ومدعوم من قبل الكيانات السيادية والشبه سيادية وغيرها من المنشئين كل ذلك يوضح التصنيف العالي الذي منحه وكالات التصنيف الائتماني الشهيرة للصكوك؛

الفصل الأول:.....الإطار النظري للصكوك الإسلامية

- تكشف الممارسة العملية للصكوك الإسلامية أنها أهملت وحرفت الوظائف والقواعد الأساسية الإسلامية في العقود المالية كان من الواضح أن جهات الإصدار والمنظمين في صناعة الصكوك لم يكونوا على علم بذلك.

رابعاً: دراسة Chikh touhami Brahim

بعنوان "The Role of green Islamic SUKUK to the promotion of sustainable development objectives"

مجلة 'N20 ،Volume 01 ،Journal of: the New Economy

.Year: 2018

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على الصكوك الخضراء وكيف يمكنها تعزيز أهداف التنمية المستدامة.

وقد خلصت هذه الدراسة إلى عدة نتائج أهمها:

- الصكوك الخضراء هي المحفز الذي من شأنه أن يفتح المزيد من الأبواب أمام الصيرفة والتمويل الإسلامي لتطوير وتوسيع آفاقها لا يقتصر فقط على الدول الإسلامية ولكن على بقية دول العالم؛
- الصكوك الخضراء لديها القدرة على توجيه رؤوس الأموال المتوافقة مع الشريعة الإسلامية لتمويل الطاقة المتجددة ومشاريع تغيير المناخ.

أما فيما يخص أوجه الشبه والاختلاف بين الدراسات السابقة الذكر ومذكرتنا فهي موضحة في الجدول الموالي، كما أن هذا الجدول يوضح ما استفدنا من هذه الدراسات.

الجدول رقم 04: المقارنة بين دراستنا والدراسات السابقة باللغة الأجنبية

الدراسة السابقة	أوجه الشبه	أوجه الاختلاف	كيفية الاستفادة
توبني نسرين، السنة 2022	دور الصكوك الإسلامية	آداء المحفظة في الجزائر	دور الصكوك الإسلامية
طوالبية نهاد، السنة 2020	دور الصكوك الإسلامية	تمويل العجز العام والبنية التحتية	دور الصكوك الإسلامية
عبد الرحمن يسري عبد الرحمن، السنة 2019	دور الصكوك الإسلامية	نقد الصكوك الإسلامية	دور الصكوك الإسلامية
شيخ توهامي إبراهيم، السنة 2018	دور الصكوك الإسلامية	تعزيز أهداف التنمية المستدامة	دور الصكوك الإسلامية

المصدر: من إعداد الطالبة

خلاصة الفصل الأول:

من خلال دراستنا لهذا الفصل والذي تناول الجانب النظري للصكوك الإسلامية حيث أن الصكوك الإسلامية في أدبياتها النظرية ترتبط بلمحة تاريخية عن الصكوك الإسلامية وتطورها ثم أهميتها ثم ماهية هذه الصكوك الإسلامية وخصائصها، أيضا تناولنا المبادئ التي تقوم عليها الصكوك الإسلامية وآلية إصدارها كما تطرقنا إلى التحديات والمخاطر التي تواجه الصكوك الإسلامية وفي الأخير توصلنا إلى أثر الصكوك الإسلامية على التنمية الاقتصادية.

ومن أهم النتائج التي توصلنا إليها ما يلي:

- أن الصكوك الإسلامية هي منتجات مالية إسلامية حديثة العهد تطورت سريعا في غضون سنوات العقد الأخير؛
- أن الصكوك الإسلامية هي الأداة المستحدثة في التمويل الإسلامي والتي جاءت محاكاة للسندات التقليدية الربوية، فهي بذلك أصبحت أداة لتمويل المشروعات الضخمة؛
- أن الصكوك الإسلامية محددة القيمة ونسب العوائد؛
- أن الصكوك الإسلامية تدار من خلال شخص موكل بها منفصلة عن المصرف؛
- أن الصكوك الإسلامية تمثل حقوقا مشاعة في موجودات حقيقية.

الفصل الثاني:

تطبيقات الصكوك الإسلامية في
تمويل المشروعات الاقتصادية
في الجزائر

تمهيد:

نظرا للنجاح الذي حققته الصكوك الإسلامية في معظم الدول التي طبقتها حيث نتج عنها نموا كبيرا ومتسارعا في حجم عدد إصدار الصكوك الإسلامية، كان لابد من الاستفادة منها بأكبر قدر ممكن في كل المجالات ومنها المشروعات الاقتصادية حيث أنه تحتاج المشروعات الاقتصادية لرؤوس أموال ضخمة، وعادة ما تكون فوق طاقة البنك التجاري لتمويل مثل هذه المشروعات، حيث لا تقوم البنوك التجارية التقليدية بتمويلها تجنباً لمخاطر القروض، فالصكوك الإسلامية توفر الدعم اللازم لتحقيق التنمية الاقتصادية وذلك بتجميع الأموال اللازمة ثم توجيهها للاستثمار في المشاريع العامة والخاصة، ونجد المصارف الإسلامية تولي اهتماما كبيرا بالمشاريع ذات التمويل الكبير، وتحاول عن طريق إصدار الصكوك إشراك مختلف أوساط مجتمع الأعمال من أفراد ومؤسسات.... إلخ لشراء هذه الصكوك وبالتالي توفير رؤوس أموال معتبرة للمساهمة في تمويل المشاريع الاقتصادية.

المبحث الأول: تجارب دولية في إصدار الصكوك الإسلامية لتمويل المشروعات الاقتصادية ونظرة استشرافية في الجزائر؛

المبحث الثاني: دراسة حالة النوافذ الإسلامية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية في الجزائر.

المبحث الأول: تجارب دولية في إصدار الصكوك الإسلامية لتمويل المشروعات الاقتصادية ونظرة استشرافية على الجزائر

لقد حققت الصكوك الإسلامية نجاحات باهرة وذلك بعد الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 مما دفع بالعديد من الدول الإسلامية وغير الإسلامية لتجربة إدخال الصكوك الإسلامية في تمويل مشاريعها والاستفادة من ميزتها التمويلية وذلك عن طريق طرحها للتداول لاستقطاب أموال الفئة المسلمة التي لا تتعامل بالسندات الربوية. فالصكوك الإسلامية في الوقت الراهن يتم استخدامها من قبل المؤسسات غير الإسلامية خصوصا الدول الغربية فقد أصبحت المنتج المالي الأكثر شيوعا.

المطلب الأول: تجارب دولية لإصدار الصكوك الإسلامية لتمويل المشروعات الاقتصادية

هنالك العديد من التجارب العالمية الناجحة في مجال إصدار الصكوك الإسلامية تؤكد قدرتها على تمويل المشروعات الاقتصادية الكبرى في مختلف دول العالم، حيث سعت عدة دول لإيجاد إطار قانوني منظم لإصدار الصكوك بحيث توفر غطاء لازما ومشجعا للمؤسسات المستثمرة في الصكوك، وأيضا للجهات المستفيدة منها، وهو ما أدى إلى تحقيق معدلات نمو غير مسبوق للصكوك كأحد أهم الأدوات المالية التي تشهد معدلات نمو متسارعة ونجاحا في عدة مناطق على المستوى العالمي، سواء على مستوى البلدان الإسلامية في منطقة شرق آسيا مثل: ماليزيا وإندونيسيا، وكذلك منطقة الخليج العربي والشرق الأوسط مثل: الإمارات والسعودية وقطر وتركيا، أو حتى على مستوى الدول الغربية مثل: ألمانيا، وإنجلترا والولايات المتحدة، إضافة إلى دول في مناطق أخرى من العالم، وفيما يلي نذكر بعض الأمثلة الدالة على نجاح تمويل مشروعات اقتصادية كبرى حسب الدول التالية¹:

أولا: تجارب دول من آسيا:

تعتبر التجربة الماليزية من أهم وأنجح التجارب في مجال الصكوك الإسلامية في آسيا تليها أندونيسيا.

1. تجربة ماليزيا:

في التجربة الماليزية، تعرف الصكوك الاستثمارية الإسلامية بأنها الصكوك التي يتم إصدارها وفقا لمبادئ الشريعة الإسلامية المسموح بها من اللجنة الاستشارية الشرعية في هيئة الأوراق المالية الماليزية². تعد ماليزيا من الدول الرائدة في مجال إصدار الصكوك الإسلامية باعتبارها أول دولة في العالم أصدرت صكوك حكومية دولية (صكوك الإجارة الدولية) سنة 2001 بحجم إصدار 600 مليون دولار ومن أشهر المشروعات الاقتصادية التي تم تمويلها بالصكوك الإسلامية نجد:³

¹ بن قايد الشيخ، دور الصكوك الإسلامية في تطوير التمويل الإسلامي وتحقيق التنمية الاقتصادية، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه علوم اقتصادية، تخصص علوم اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة غرداية، الجزائر، 2020، ص113.

² مسعودة نصبه، تجربة ماليزيا في إقامة سوق رأس المال الإسلامي الأدوات المالية المتداولة -المشتقات المعاملات- المؤشرات والرقابة الشرعية، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2017، ص115.

³ بن قايد الشيخ، مرجع سبق ذكره، ص114.

الفصل الثاني:تطبيقات الصكوك الإسلامية في تمويل المشروعات الاقتصادية في الجزائر

أ. مطار كوالالمبور الدولي: حيث تم إصدار صكوك مدتها عشر سنوات، وخلال تلك الفترة تكون ملكية المطار ملكا لحملة الصكوك وبعدها تسترجع هذه الملكية إلى ملكية الدولة مع حلول ميعاد الاستحقاق.

ب. بناء مستشفيات: في عام 2002 قامت الحكومة الماليزية بإصدار صكوك دولية بقيمة 600 مليون دولار تستحق عام 2007 وذلك من أجل بناء مستشفيات تابعين للحكومة، ومجمع مباني حكومية (تتضمن وزارة المالية ووزارة التجارة الخارجية والصناعة ومكاتب حكومية)، ومجمع سكني حكومي، لذلك قامت الحكومة بتأسيس شركة ذات غرض خاص لهذا السبب بحيث يمثل كل صك حصة في أرض كانت مملوكة للحكومة الماليزية وقامت ببيعها لحملة الصكوك، على أن تقوم باستئجارها بقيمة إيجارية متفق عليها توزع نصف سنويا على حملة الصكوك (العائد على الصك)، وتم تحديدها بسعر الليبور 06 شهور كسعر استرشادي بالإضافة على 0,95% من قيم الصك، وفي تاريخ الاستحقاق قامت الحكومة بإعادة شراء الأرض بنفس سعر بيعها، ورد قيمة الصكوك، واستخدمت الحكومة حصيلة تلك الصكوك في بناء المشاريع المذكورة فوق الأرضية محل التعاقد.

وقد قام بنك (HSBC) بتنظيم الإصدار كمنظم رئيسي، وساعده عدد من البنوك الأخرى، وقامت مؤسسة (Standard and Poor's) بتصنيف تلك الصكوك اثمانيا ب(BBB)، كما قامت مؤسسة موديز (Moody's) بتصنيفها (BAA2)، وتم إدراج تلك الصكوك في بورصة لوكسمبورغ والبورصة الماليزية (Labuan Financial Exchange).

ج. مشروع تمويل شركة اتصالات ماليزيا: في عام 2006 أصدرت شركة خزانة الذرع الاستثماري للحكومة الماليزية أول صكوك مشاركة قابلة للتحويل لأسهم، لتمويل شركة اتصالات ماليزيا الموفر الرئيسي لخدمات الاتصالات بماليزيا، وقد بلغ حجم الإصدار 750 مليون دولار وأجل استحقاق 05 سنوات، ويعد هيكل تلك الصكوك مبتكر إلى حد كبير، فهي أول صكوك مدعومة بأصول مالية (وهي أسهم في شركة اتصالات ماليزيا) على عكس معظم إصدارات الصكوك، والتي تكون مدعومة بأصول ملموسة، وأصبحت الصكوك قابلة للتحويل إلى أسهم في شركة اتصالات ماليزيا، وقد تم تأسيس شركتين ذات غرض خاص من أجل نقل ملكية الأسهم إلى حملة الصكوك.

د. مشاريع لصكوك الخضراء (Green Sukuk): أصدرت ماليزيا صكوك خضراء لأغراض التنمية المستدامة في ديسمبر 2017 بلغ مجموعها 2 مليار رينجت ماليزي (حوالي 466 مليون دولار أمريكي) لتمويل بناء مشروع استثماري يتمثل في برج مريكا (PNB118)، كما أصدرت ماليزيا صكوك الخضراء في أبريل 2018 بلغ مجموعها 240 مليون رينجت ماليزي (حوالي 56 مليون دولار أمريكي) لتمويل مشروع الطاقة.

2. تجربة أندونيسيا:

بدأت التجربة عام 2002م وأصدرت خلال 8 سنوات صكوك بقيمة 4698 مليار دولار ب77 إصدار ما بين 2002م -2010م جلها تمت في الأسواق المحلية وكذلك بالعملة الأندونيسية باستثناء إصدار واحد من الحكومة جرى في الأسواق الدولية والذي تطلب الاكتتاب فيه 4 مليار دولار لجذب مستثمرين من جميع أنحاء العالم سنة 2009م والذي كان أول إصدار دولي للصكوك الأندونيسية بلغ حجمها 650 مليون دولار تستحق في

الفصل الثاني:.....تطبيقات الصكوك الإسلامية في تمويل المشروعات الاقتصادية في الجزائر

2012م واتخذت من الإجارة هيكلها وبمعدل 8.8% من خلال تأسيس شركة ذات غرض خاص "S.P.V"، شكلت من خلاله موجودات الصكوك 66 مبنى حكومي استخدمت الحصيلة في تمويل العجز في الموازنة، إدارة تلك الأصول من الصكوك تولت من البنوك التالية:

- Barclays Capital

- HSBC

- Standard Chartered

وفي نفس السياق قامت شركة "P,T,Indosat" بإصدار صكوك بقيمة 31.4 مليون دولار أمريكي وذلك لتمويل مشاريع البنية التحتية والهياكل القاعدية المرتبطة بقطاع الاتصالات السلكية واللاسلكية.¹

ثانيا. تجارب من منطقة الخليج العربي

تعتبر التجارب العربية من التجارب المميزة في الصكوك الإسلامية ومن تلك التجارب الناجحة الإمارات والسعودية

1. الإمارات: تعتبر التجربة الإماراتية من التجارب المميزة في استخدام الصكوك لتمويل المشروعات الاستثمارية والتنموية الكبرى، كما تحتل المرتبة الثانية بعد ماليزيا من حيث إصدار الصكوك، كما أنها تحتل المرتبة الأولى في إصدار الصكوك الدولية، وذلك على الرغم من أن الإمارات لم تبدأ في إصدار إلا في عام 2004. ومن تلك المشروعات الاستثمارية:²

أ. مشروع التوسعة الثانية لمطار دبي: في نوفمبر عام 2004 أصدرت حكومة دبي من خلال دائرة الطيران المدني صكوك إجارة بحجم 750 مليون دولار أمريكي، وأجل استحقاق خمس سنوات، وذلك لتمويل أعمال المرحلة الثانية من مشروع توسعة وتطوير مطار دبي الدولي، التي تقدر تكلفتها الإجمالية بحوالي 4.1 مليار دولار.

وقد قام بنك دبي الإسلامي، الذي حصل على تفويض بإدارة وترتيب إصدار الصكوك من دائرة الطيران المدني في دبي، على إدارة حسابات الاكتتاب في الصكوك بالتعاون مع بنك (HSBC) وسي تي جروب (Citigroup). وضمنت 06 بنوك تغطية قيمة الإصدار بالكامل، بما في ذلك بنك دبي الإسلامي والبنكان المساهمان في إدارة حسابات الاكتتاب (HSBC) وسي تي جروب، وستاندر تارتد، وبيت التمويل الكويتي وبنك الخليج الدولي، وتم إدراج الصكوك في سوقي لوكسمبرج ودبي الماليين.

ب. صكوك طيران الإمارات: في عام 2005 قامت طيران الإمارات بطرح صكوك إجارة بلغت قيمتها 550 مليون دولار ويعتبر هذا الإصدار الأضخم في العالم لصكوك الطيران.

¹ محمد الأمين يحيى، المعيار المفقود دراسة عن صكوك الاستثمار، ألفا للوثائق للنشر والتوزيع، قسنطينة، الجزائر، 2021، ص 87.

² بن قايد الشيخ، مرجع سبق ذكره، ص117.

الفصل الثاني:تطبيقات الصكوك الإسلامية في تمويل المشروعات الاقتصادية في الجزائر

وقد شهد الإصدار إقبالا كبيرا فاق القيمة الأساسية للاكتتاب بنسبة 50 % من المستثمرين في دول مجلس التعاون الخليجي وأوروبا والشرق الأقصى، وتم استخدام حصيلة الإصدار في تمويل المركز الهندسي الجديد لطيران الإمارات، والمقر الرئيسي الجديد لمجموعة الإمارات.

وقام بنك دبي الإسلامي بعملية الإصدار، كما قام عدد من البنوك الرائدة على المستوى المحلي والإقليمي والدولي بالتعهد في ضمان الاكتتاب والمشاركة في هذا الإصدار، من ضمنها بنك دبي الإسلامي وبنك أبو ظبي في إدارة حسابات الاكتتاب، كل من (HSBC) وستاندرد تشارترد، حيث عمل البنوك الثلاثة على استقطاب المستثمرين والترويج للإصدار في الأسواق، وتبلغ مدة الوفاء لهذه الصكوك سبع سنوات وبمعدل ربح يبلغ 75 نقطة مئوية عن ليبور الدولار الأمريكي لستة أشهر.

كما شارك في إدارة الصكوك كل من (Bnp Paribas)، شايناكونستركشن بنك (هونغ كونغ) بنك جوليوس باير المحدود، بنك الشرق، بنك قطر الوطني، وبنك سوسيتي جنرال.

ج. صكوك موانئ دبي العالمية 2007: في عام 2007 قامت هيئة رأس الخيمة للاستثمار بإصدار صكوك وكالة بالاستثمار بقيمة 325 مليون دولار، وتم إدراجها في بورصة دبي العالمية. وقد جمعت الهيئة هذا المبلغ لتمويل مشروع جزيرة المرجان السياحي الذي سيقام في مياه الخليج قبالة شاطئ إمارة رأس الخيمة. وقد تم إصدار هذه الصكوك مستحقة للدفع في عام 2012 لمبدأ الوكالة الإسلامية من قبل شركة صكوك هيئة رأس الخيمة للاستثمار المحدودة (كشركة ذات غرض خاص)، وتولي كل من كريديت سويس وإتش بي سي وبنك دبي الوطني للاستثمار تنظيم الإصدار الذي بيع للمستثمرين في أوروبا وجنوب شرق آسيا والشرق الأوسط.

2. التجربة السعودية: تحتل السعودية المرتبة الثانية خليجيا والرابعة دوليا بعد ماليزيا والإمارات والسودان من حيث إصدارات الصكوك خلال الفترة 2001 حتى 2009، وذلك بحجم إصدار بلغ 12,348 مليار دولار وهذا على الرغم من أن الصكوك كمنتج مالي لم ينظم طرحها وتداولها في الأسواق السعودية إلا بعد قيام هيئة السوق المالية في السعودية بإصدارها للوائح الطرح والإدراج الخاصة بالصكوك عام 2004، ومع ذلك تأخر طرح أول صكوك داخل السوق السعودية إلى 2006، ولكن قبل هذا التاريخ قامت عدد من الشركات السعودية بإصدار صكوك خارج السعودية منذ 2003. ومن المشروعات الناجحة:¹

أ. مشروع مطار الملك عبد العزيز الجديد في جدة: يعتبر هذا الإصدار من أبرز إصدارات الصكوك المستخدمة في تمويل مشروعات البنية التحتية في السعودية، والذي يتمثل في إنشاء مطار الملك عبد العزيز الجديد في جدة، حيث قامت الهيئة العامة للطيران المدني بإصدار صكوك بقيمة 9,3 مليار دولار مضمونة من قبل وزارة المالية.

ب. مشروع تطوير قطاع الكهرباء: أصدرت الشركة السعودية للكهرباء التي تعد أضخم شركة خدمات في الشرق الأوسط 03 إصدارات من الصكوك سنوات 2007، 2009، 2010 بقيمة تتجاوز 19 مليار ريال سعودي (أي ما يعادل تقريبا 05 مليار دولار)، حيث بلغ قيمة الإصدار الأول 05 مليار ريال والإصدار الثاني والثالث 07

¹ بن قايد الشيخ، المرجع نفسه، ص 117.

الفصل الثاني:تطبيقات الصكوك الإسلامية في تمويل المشروعات الاقتصادية في الجزائر

مليار ريال لكل منهما، وتم طرح هذه الصكوك في السوق المحلي فقط، وتمت تغطية الإصدار الثالث منها بنحو 300% بعد أن تجاوزت طلبات الاكتتاب أكثر من 20 مليار دولار، ويتم استخدام حصيلة هذه الصكوك في تطوير وتحديث مشروعات قطاع الكهرباء السعودي.

ثالثا: تجارب من دول أوروبية

تسعى الدول الأوروبية إلى استقطاب أموال المسلمين عن طريق فتح شبائيك إسلامية وإصدار صكوك إسلامية ومن تلك الدول الأوربية اخترنا تركيا وألمانيا.

1. تجربة تركيا: تسعى تركيا لجذب عديد الاستثمارات وخاصة بعد قيام الحكومة التركية بتأسيس شركة موجودات لها الحق في إصدار صكوك تساهم في تشغيل واستثمار السدود والطرق السريعة والجسور وغيرها من البنى التحتية فقد أصدرت سنة 1984م صكوك مشاركة بمبلغ 200 مليون دولار مخصصة لبناء جسر " محمد الفاتح " المعلق على مستوى مضيق البوسفور تخفيفا لحركة المرور وقد لاقى هذا الإصدار قبولا واسعا من المواطنين خاصة بعد إدراجها في بورصة إسطنبول وتعتبر واحدة من أقوى الشهادات تداولها بالبورصة لأزيد من 10 سنوات لما درته من دخل متاح للحملة.¹

2. تجربة ألمانيا: أصدرت ولاية ساكسونيا أو صاقس (Lower Saxony)، بألمانيا صكوك إجارة إسلامية بعد أن روجت لحملة بيع أول صكوك استثمارية أوروبية شهدت إقبال كبير من عديد دول الإتحاد الأوروبي وأوروبا الشرقية بالإضافة إلى مجموعة من الشركات بلغت قيمتها 100 مليون يورو شارك " بيت التمويل الكويتي " ب 30 مليون يورو على أن تدفع حصصا من قيمة الإيجارات التي تحصلها من العقارات المملوكة للدولة لحملة هذه الصكوك بدلا من الفوائد الربوية لمدة 5 سنوات، تقابلها ممتلكات عقارية مملوكة لوزارة المالية في الولاية وهي إحدى الولايات الـ 19 في الجمهورية الإتحادية، وستكون الضامن لهذه الصكوك التي تم إدراجها لاحقا في عدة بورصات ك " لوكسمبورج " وغيرها.²

المطلب الثاني: استشراف صناعة الصكوك الإسلامية في الجزائر

تسعى الجزائر إلى تحسين العمل المصرفي عن طريق إدخال الصكوك الإسلامية في الصناعة المصرفية وذلك لدفع عجلة التنمية.

أولا: القيمة التي تضيفها صناعة الصكوك الإسلامية للاقتصاد الجزائري: يمكن للجزائر من خلال تطبيق صناعة الصكوك الإسلامية أن تستفيد من المزايا التي توفرها لها في سبيل دفع عجلة التنمية وذلك لأنها تمكن من:³

¹ محمد الأمين يحي، مرجع سبق ذكره، ص102.

² محمد الأمين يحي، المرجع نفسه، ص106.

³ حفوطة الأمير عبد القادر، زيبيدي البشير، استفادة الجزائر من تجربة الصكوك الإسلامية كآلية لتمويل التنمية الاقتصادية تجربتي السودان وماليزيا نموذجا، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية، العدد 04، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، الجزائر، 2017، ص80.

1. إدارة السيولة: تعتبر الصكوك الإسلامية من بين الأدوات المستخدمة في إطار ما يعرف بالسوق المفتوحة فهي تمكن من:

- تخفيض معدلات التضخم، وتعمل على استقرار أسعار الصرف؛
 - تحقيق الاستخدام الأمثل للموارد؛
 - زيادة معدلات النمو الاقتصادي والاعتماد على الموارد الحقيقية بدلا من الاستدانة من الجهاز المصرفي.
2. تعبئة الموارد: تتميز الصكوك الإسلامية بقدرتها على تجميع الموارد اللازمة لتغطية احتياجات الدولة التمويلية بحيث تفرص نفسها كبديل متاح للدولة ينوب عن مداخيل النفط المتميزة بالتذبذب.
3. تمويل عجز الميزانية: تعد الصكوك من بين الأدوات التي يمكن للدولة أن تلجأ إليها لتمويل عجز ميزانيتها.
4. تمويل المشاريع التنموية: تساهم صكوك الاستثمار في دعم العديد من القطاعات الاقتصادية وذلك عن طريق توفير موارد حقيقية لتمويل مختلف المشاريع التنموية (مشاريع البنى التحتية، المشاريع الإنتاجية، المشاريع الخدماتية...إلخ).
5. تحقيق التنمية الاجتماعية: وذلك عن طريق:

- توفير الخدمات الأساسية لأفراد المجتمع، مثل تمويل مشاريع بناء الوحدات الصحية والتعليمية؛
- إن العمل على تنفيذ هذه المشروعات يفضي إلى خلق فرص للعمل، مما يساهم في مكافحة البطالة بين صفوف الشباب.

ثانيا: معوقات صناعة الصكوك الإسلامية في الجزائر:

من معوقات صناعة الصكوك الإسلامية في الجزائر ما يلي:¹

1. **على مستوى التشريعات والقوانين:** يشكل غياب الإطار القانوني والتشريعي الذي ينظم العمل بالصكوك الإسلامية في الجزائر عائقا وتحديا كبيرا في تفعيل التعامل بالصكوك الإسلامية حيث لم يضمن القانون المصرفي الجزائري متمثلا في قانون النقد والقرض أحكاما تراعي الضوابط الشرعية للعمل المالي الإسلامي وخاصة منها الصكوك الإسلامية وكذلك على مستوى التشريعات الجبائية التي لها صلة مباشرة بالعمل المصرفي والمالي، ولعل أكبر عائق يواجه تطبيق الصكوك الإسلامية في الجزائر هو غياب الاعتراف القانوني بالصناعة الإسلامية بصفة شاملة، ومن بين هذه العوائق والتحديات ما يلي:
- أ. **قانون النقد والقرض:** غياب تام لعقود التمويل الإسلامي والتي تصدر الصكوك الإسلامية على أساسها وذلك بالرجوع إلى القانون 10/90 المؤرخ في 14 أفريل 1990 المتعلق بنظام النقد والقرض، والأمر 11-03 المؤرخ في 26 أوت 2003 المتعلق بالنقد والقرض والأمر 04-10 المؤرخ في 26 أوت 2010 المتعلق بالنقد والقرض المعدل والمتمم.

¹ حفوطة الأمير عبد القادر، زبيدي البشير، المرجع نفسه، ص82.

الفصل الثاني:تطبيقات الصكوك الإسلامية في تمويل المشروعات الاقتصادية في الجزائر

ب. بورصة الجزائر: رفضت لجنة تنظيم ومراقبة عمليات البورصة إدراج الصكوك الإسلامية تحت مسمى (السندات الإسلامية) ضمن القيم المنقولة المتداولة في السوق الجزائرية مبررة ذلك بعدم وجود سند قانوني يجيز ذلك، بالإضافة إلى عدم وجود نظام الشركة ذات الغرض الخاص التي تقوم عليها هذه الأدوات.

ج. القانون التجاري: لا يتيح القانون التجاري إصدار صكوك الاستثمار بصفتها تمثل حقوق ملكية متساوية القيمة دون أن يكون لحاملها صفة المساهمين.

د. قانون الضرائب: إن إصدار صكوك إسلامية قائمة على صيغ البيوع كالبيع الآجل والسلم والإستصناع وفق القواعد الشرعية بصفتها صيغ ناقلة لملكية أعيان قد تؤدي إلى معاملة ضريبية مجحفة بحق هذه الأدوات إذا ما قورنت بنظيرتها التقليدية، أي إذا طبقت عليها الأحكام الضريبية الخاصة بعقود البيع، والذي سوف يؤثر على تنافسية هذه الأداة مقارنة بغريماتها التقليدية.

2. الجانب التنظيمي والمؤسسي الخاص بتطبيق المالية الإسلامية: فالملاحظ أن الجزائر مازالت إلى الآن لا تتوفر على بنوك إسلامية وطنية وإن ما أنشئ كان جزئيا وبجهد خارجي من بعض رجال الأعمال والبنوك الإسلامية في الدول العربية، وهو جهد لم يترافق مع دور فعال للدولة، كما أن الجزائر لم تستفد من الإمكانيات التمويلية للصكوك الإسلامية وصناديق الاستثمار ومؤسسات التأمين التكافلي في العمليات الكبيرة والمتعلقة بإنجاز مشاريع البنية الأساسية و القاعدة الهيكلية، وكان الاعتماد كليا على العائدات الربعية من المصادر الطاقوية الغير متجددة.

3. نقص التأهيل والتدريب: من بين العوائق أيضا، قلة الكوادر البشرية المؤهلة والمدربة وصاحبة الخبرة في مجال المالية الإسلامية عامة والتصكيك الإسلامي خاصة، ولعل ذلك راجع إلى عدم توفر تخصصات وبرامج للمالية الإسلامية في مختلف أطوار التعليم العالي.

المطلب الثالث: متطلبات تجربة الصكوك الإسلامية في الجزائر

- 1 من أجل تطبيق تجربة التعامل بالصكوك الإسلامية في الجزائر يجب إتباع الخطوات التالية:¹
- تبني الدولة الجزائرية ممثلة في البنك المركزي ووزارة المالية لفكرة تطبيق الصكوك الإسلامية؛
- إصدار قانون للصكوك الإسلامية خاص بالجزائر؛
- تطوير البيئة التشريعية والقانونية (قانون النقد والقرض، القانون التجاري، قانون الضرائب... إلخ)، حتى تتماشى مع مشروع تطبيق تجربة الصكوك الإسلامية في الجزائر؛
- إنشاء شركة ذات غرض خاص لتقوم مقام البنك المركزي ووزارة المالية بإصدار وإدارة الصكوك الإسلامية؛
- تأسيس هيئة شرعية مكونة من ذوي الكفاءة والاختصاص توكل لها مهمة التأكد من مدى احترام الضوابط الشرعية عند إصدار الصكوك والتعامل بها؛

¹ حفوطة الأمير عبد القادر، زبيدي البشير، المرجع نفسه، ص 82.

الفصل الثاني:.....تطبيقات الصكوك الإسلامية في تمويل المشروعات الاقتصادية في الجزائر

- تكوين الكوادر البشرية في المالية الإسلامية عن طريق إدراج تخصصات للصناعة المالية الإسلامية في برامج مؤسسات التعليم العالي ولجميع الأطوار (الليسانس، الماجستير، والدكتوراه)؛
- نشر الوعي الثقافي والثقافي والمعرفي لدى الجمهور وخاصة المستثمرين منهم، حول أهمية الصكوك الإسلامية في دفع عجلة التنمية، من خلال الندوات والمؤتمرات ووسائل الإعلام المختلفة؛
- العمل على تقليد ونقل التجارب الرائدة في مجال صناعة الصكوك الإسلامية إلى داخل الجزائر مع الأخذ بعين الاعتبار مزايا وعيوب كل تجربة.

المبحث الثاني: دراسة حالة النوافذ الإسلامية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية

تعتبر النوافذ الإسلامية من الابتكارات المالية حديثة العهد على مستوى العمل المصرفي العالمي، ولقد قامت الجزائر باعتماد فتح نوافذ إسلامية على مستوى البنوك التقليدية لتساير التطور في العمل المصرفي وتنويع مصادر التمويل.

المطلب الأول: ماهية النوافذ الإسلامية

إن الاهتمام المتزايد والمستمر بالصيرفة الإسلامية دفع البنوك التقليدية إلى فتح نوافذ إسلامية تهدف إلى زيادة استقطاب فئات مختلفة من العملاء وتنويع العمل المصرفي.

أولاً: تعريف النوافذ الإسلامية: هي عبارة عن جزء أو حيز أو شبك يقوم البنك التقليدي بتخصيصه في أحد فروع أو في مقره الرئيسي لتقديم الخدمات المصرفية التي لا تتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية دون غيرها، بحيث يقوم البنك بتعيين أحد العلماء الذين لهم دراية وخبرة بالعمل المصرفي الإسلامي ليعمل كمراقب شرعي على أعمال النافذة الإسلامية، وأحياناً يتم تكليف هيئة شرعية يقع على عاتقها مراجعة مشروعة للأنشطة التي تمارسها هذه النافذة أو الشباك ومدى توافقها مع أحكام الشريعة.¹

ثانياً: أسباب نشأة النوافذ الإسلامية: هنالك أسباباً متعددة لنشأة النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية ولكنها تختلف من مصرف إلى آخر ويمكن حصرها فيما يلي:²

- الحيلولة دون تزايد الحاجة لإنشاء المزيد من المصارف الإسلامية؛
- تلبية الطلب الكبير والمتنامي على الخدمات المصرفية الإسلامية، حيث أن شريحة كبيرة من الأفراد في كثير من المجتمعات الإسلامية تتخرج من التعامل مع المصارف الربوية؛
- الرغبة في التحول التدريجي نحو العمل بالنظام المصرفي الإسلامي؛
- في الدول الغربية إن التزايد المستمر في أعداد المسلمين جعل الغرب يفتح نوافذ إسلامية في البنوك التقليدية للاستفادة من أموال المسلمين؛

¹ كويد سفيان، درويش عمار، النوافذ الإسلامية بالبنوك التقليدية كمرحلة انتقالية للصيرفة الإسلامية دراسة استطلاعية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة وهران، مجلة دفاتر بواذكس، المجلد 11، العدد 01، 2022/06/30، جامعة عين تموشنت، ص222.

² حفصي عباس، مفهوم النوافذ الإسلامية وضوابطها الشرعية، مجلة الدراسات الإسلامية، جامعة الأغواط، العدد الثامن، جانفي 2017، ص192.

الفصل الثاني:.....تطبيقات الصكوك الإسلامية في تمويل المشروعات الاقتصادية في الجزائر

- سهولة الإجراءات القانونية لإنشاء فرع أو نافذة بدل إنشاء مصرف جديد؛
- جلب المزيد من رؤوس الأموال من قبل المصارف التقليدية وذلك بفتح النوافذ الإسلامية.

ثالثا: متطلبات فتح نوافذ إسلامية بالبنوك التقليدية:

تتطلب عملية فتح النوافذ الإسلامية بالبنوك التقليدية توافر مجموعة من المتطلبات الضرورية، والتي تتمثل فيما يلي:¹

1. **متطلبات قانونية:** تتمثل في الإجراءات التشريعية التي ينبغي الالتزام بهل وهي:
 - صدور قرار الترخيص عن الجمعية العمومية للبنك التقليدي يتضمن الموافقة على فتح نافذة إسلامية ومن ثم مناقشة التعديلات الأساسية عن عقد التأسيس؛
 - الحصول على موافقة البنك المركزي بعد وضع شروط ينبغي الالتزام بها؛
 - تكليف إدارة الشؤون القانونية بدراسة الجوانب القانونية لعملية التحول، والآثار القانونية المترتبة والعقبات القانونية المحتملة؛

2. **متطلبات شرعية:** تتمثل أهم المتطلبات الشرعية فيما يلي:

- تعيين هيئة فتوى ورقابة شرعية متخصصة تشرف على تنفيذ فتح النافذة الإسلامية؛
- تعيين مدققين شرعيين داخليين للتأكد من تطبيق أهداف الرقابة الشرعية الداخلية؛
- إلغاء المعاملات المخالفة للشريعة الإسلامية في جميع صورها وأشكالها؛
- الفصل بين الموارد المالية المشروعة وغير المشروعة.

3. **متطلبات إدارية:** يتم الأخذ بالإجراءات الإدارية لفتح النافذة الإسلامية بعد تحقق المتطلبات القانونية والشرعية، وللشروع في ذلك يجب توفر المتطلبات الإدارية التالية:

- تعديل عقد المصرف ونظامه الأساسي ليكون مشروعا؛
- تعيين لجنة لإدارة عملية فتح النوافذ الإسلامية والتحول؛
- التهيئة المبدئية لكل العاملين بطبيعة العمل المصرفي الإسلامي؛
- تأهيل العاملين بتصميم برامج تدريبية متخصصة في العقود الشرعية، وصيغ التمويل الإسلامي، ومعايير هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية.

رابعا: واقع عمل النوافذ الإسلامية بالبنوك التقليدية الجزائرية:

جاء قرار الحكومة الجزائرية بفتح نوافذ إسلامية في البنوك العمومية الربوية لاستقطاب مدخرات الجزائريين الذين يرفضون المعاملات الربوية، وامتصاص الكتلة النقدية الموجودة خارج الاقتصاد الوطني، حيث صاحب هذا القرار مجموعة من الإجراءات التمهيديّة للعمل به:¹

¹ محمد الأمين بن كابو، مناد خديجة، تحديات النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية حالة الجزائر، مجلة الاقتصاد والتنمية المستدامة، المجلد 05، العدد 02، مخبر تسيير المؤسسات جامعة الجليلي ليايس، الجزائر، 2022، ص544.

الفصل الثاني:.....تطبيقات الصكوك الإسلامية في تمويل المشروعات الاقتصادية في الجزائر

1. الإطار التشريعي والقانوني للنوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية الجزائرية: كانت الصيرفة الإسلامية في الجزائر في بدايتها محكومة بالنصوص المنظمة للقطاع المصرفي التقليدي، والتي لا تلائم عمل النوافذ الإسلامية، ولكن بإصدار بنك الجزائر بعض الأنظمة الخاصة بالصيرفة الإسلامية بدأت تعمل على تهيئة البيئة المناسبة لها.

أ. النظام (18-02): تم إصدار هذا النظام في 4 نوفمبر 2018 من طرف بنك الفلاحة، وتم نشره في الجريدة الرسمية العدد 73 بتاريخ 9 ديسمبر 2018 ويشترط هذا النظام ما يلي:

- يشترط النظام في المادة 3 على البنوك والمؤسسات المالية المعتمدة الناشطة والراغبة في عرض منتجاتها المالية التشاركية تقديم بطاقة وصفية لمنتجاتها إلى بنك الجزائر مرفقا برأي مسؤول رقابة المطابقة للبنك أو المؤسسة المالية، وبعد الحصول على الترخيص المسبق من طرف بنك الجزائر، تنص المادة 4 من نفس النظام على وجوب إخضاع المنتجات إلى تقييم الهيئة الوطنية المؤهلة قانونيا لذلك، بغرض الحصول على شهادة مطابقة منتجاتها لأحكام الشريعة الإسلامية؛

- شدد النظام على ضرورة استقلالية شبك المالية التشاركية من خلال المواد 5، 6، 7 من خلال الفصل المحاسبي بين شبك المالية التشاركية، وكذا بيان مفصل عن المداخل ذات الصلة، وفي حالة تعدد شبك المالية التشاركية ضمن نفس البنك أو المؤسسة المالية المعتمدة، يجب التعامل مع شبابيك المالية التشاركية هذه ككيان واحد؛

- يتعين على البنوك والمؤسسات المالية المرخص لها بتسويق هذه المنتجات أن تعلم زبائنها بجداول التسعيرات والشروط الدنيا والقصى التي تنطبق عليهم، إلى جانب إعلام المودعين خاصة أصحاب حسابات الاستثمار حول طبيعة حساباتهم، وهي ما تبينه المادة 8، ويحق للمودع الحصول على حصة من الأرباح الناتجة من شبك المالية التشاركية، ويتحمل حصة من الخسائر المحتملة التي يسجلها الشباك في التمويلات التي يقوم بها البنك، وعلاوة على ذلك تخضع المنتجات لجميع الأحكام القانونية والتنظيمية المتعلقة بالبنوك والمؤسسات المالية في المادة 11.

ب. النظام (20-02): تم إصدار هذا النظام من طرف بنك الجزائر في 15 مارس 2020، وقد تضمن مجموعة من الشروط تتمثل في الآتي:

- إن منتجات الصيرفة الإسلامية تخضع إلى طلب ترخيص مسبق من بنك الجزائر؛
- يجب على البنك أو المؤسسة المالية الراغبة في تقديم المنتجات الإسلامية الحصول على شهادة المطابقة الشرعية من طرف الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية، وذلك قبل تقديم طلب الترخيص لدى بنك الجزائر؛

¹ يمينة ختروسي، النوافذ الإسلامية بين الواقع العملي في البنوك التقليدية الجزائرية والرؤية الشرعية، مجلة قضايا فقهية واقتصادية معاصرة، المجلد 02، العدد 02، جامعة حسيبية بن بو علي، الشلف، الجزائر، 2022/10/01، ص 70.

الفصل الثاني:.....تطبيقات الصكوك الإسلامية في تمويل المشروعات الاقتصادية في الجزائر

- على البنوك والمؤسسات المالية الراغبة في تطبيق الصيرفة الإسلامية إنشاء هيئة رقابة شرعية تتكون من ثلاثة أعضاء على الأقل يتم تعيينهم من طرف الجمعية العامة؛
- تسهر هيئة الرقابة الشرعية على رقابة نشاطات البنك أو المؤسسة المالية والمتعلقة بالصيرفة الإسلامية؛
- على كل بنك أو مؤسسة مالية تقديم ملف لبنك الجزائر للحصول على ترخيص مسبق لتسويق منتجات الصيرفة الإسلامية.

ج. التعليم (20-03): صدرت هذه التعليم عن بنك الجزائر، وذلك لتدارك أغلب النقائص التي سجلها النظام رقم (20-02) خاصة فيما يتعلق بالتعريفات المقدمة لمختلف الصيغ، والتي اتسمت بنوع من الغموض والسطحية، حيث حددت المادة الأولى من التعليم الغرض من صدورهما، وهو تحديد منتجات التمويل المدرجة في المادة الرابعة من النظام (20-02)، حيث تم بموجب هذه التعليم ضبط أهم الإجراءات العملية والضوابط الشرعية الواجب توفرها في كل صيغة من صيغ التمويل المحددة في النظام (20-02)، بما يضمن حقوق وواجبات كل طرف، وقد تضمن التعليم مواد فصلت في الصيغ التمويلية وقواعدها التشغيلية، لكن ما نلاحظه هو أنه بالرغم من أن التعليم جاءت لتعدل وتصحح بعض النقائص في النظام (20-02)، إلا أنها لم تدارك النقائص التي سجلت بخصوص تضمن أي مادة حول السيولة في النواذ الإسلامية.

خامسا: الخدمات المصرفية للنواذ الإسلامية في الجزائر: عرف النظام رقم 20-02 المؤرخ في 20 رجب عام 1441 الموافق ل15 مارس 2020، الذي يحدد العمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية وقواعد ممارستها من طرف البنوك والمؤسسات المالية كل منتج مالي إسلامي على حدى في مواده من 05 إلى 12:¹

- 1. المرابحة:** هي عقد يقوم بموجبه البنك أو المؤسسة المالية، بالبيع للزبون سلعة معلومة، سواء كانت منقولة أو غير منقولة، يملكها البنك أو المؤسسة المالية، بتكلفة اقتنائها مع إضافة هامش ربح متفق عليه مسبقا ووفقا لشروط الدفع المتفق عليها بين الطرفين؛
- 2. المضاربة:** هي عقد يقدم بموجبه البنك أو المؤسسة المالية المسمى " مقرض للأموال"، رأس المال اللازم للمقاول الذي يقدم عمله في مشروع من أجل تحقيق أرباح؛
- 3. المشاركة:** هي عقد بين بنك أو مؤسسة مالية وواحد أو عدة أطراف، بهدف المشاركة في رأس مال مؤسسة أو في مشروع أو في عمليات تجارية من أجل تحقيق أرباح؛
- 4. الإجارة:** هي عقد إيجار يضع من خلاله البنك أو المؤسسة المالية، المسمى "المؤجر" تحت تصرف الزبون " المستأجر"، وعلى أساس الإيجار، سلعة منقولة أو غير منقولة، يملكها البنك أو المؤسسة المالية، لفترة محددة مقابل تسديد إيجار يتم تحديده في العقد؛
- 5. السلم:** هو عقد يقوم من خلاله البنك أو المؤسسة المالية الذي يقوم بدور المشتري بشراء سلعة، التي تسلم له أجلا من طرف زبونه مقابل الدفع الفوري والنقدي؛

¹ طهراوي أسماء، تجربة النواذ الإسلامية في البنوك التقليدية الجزائرية واقع وتحديات، مجلة دراسات في الاقتصاد وإدارة الأعمال، المجلد 05، العدد 02، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، مخبر MECAS، ديسمبر 2022، ص652.

الفصل الثاني:تطبيقات الصكوك الإسلامية في تمويل المشروعات الاقتصادية في الجزائر

6. **الإستصناع:** هو عقد يتعهد بمقتضاه البنك أو المؤسسة المالية بتسليم السلعة إلى زبونه صاحب الأمر، أو بشراء لدى مصنع سلعة ستصنع وفقا لخصائص محددة ومتفق عليها بين الأطراف، بسعر ثابت وفقا لكيفيات تسديد متفق عليها مسبقا بين الطرفين؛

7. **حسابات الودائع:** حسابات تحتوي على أموال يتم إيداعها في بنك من طرف أفراد أو كيانات، مع الالتزام بإعادة هذه الأموال أو ما يعادلها إلى المودع أو إلى شخص آخر معين، عند الطلب أو حسب شروط متفق عليها مسبقا؛

8. **ودائع الاستثمار:** هي توظيفات لأجل، تترك تحت تصرف البنك من طرف المودع لغرض استثمارها في تمويلات إسلامية وتحقيق أرباح.

سادسا: مساهمة تجربة النوافذ الإسلامية في تطور العمل المصرفي الإسلامي في الجزائر:

تساهم النوافذ الإسلامية في توسيع رقعة العمل المصرفي الإسلامي في الجزائر من خلال تحفيز المصارف التقليدية المنافسة إلى تقديم الخدمة، ومن خلال تنمية التعاون مع المصارف والمؤسسات المالية الدولية التي سعت من جانبها إلى تطوير منتجات إسلامية جديدة، كما أظهرت هذه التجربة في كثير من الدول الإسلامية أن هناك شرائح كبيرة من أفراد المجتمعات الإسلامية ترغب بل وتبحث عن البديل الإسلامي للبنوك التقليدية، ومنها المجتمع الجزائري.

إن إقدام البنوك التقليدية الجزائرية على افتتاح نوافذ إسلامية إنما هو اعتراف عملي بنجاح الصيرفة الإسلامية خاصة بعد الأزمة المالية العالمية، حيث بلغ عدد النوافذ الإسلامية التي تم فتحها في البنوك التجارية الجزائرية قبل نهاية شهر سبتمبر 2021 في حدود 310 شبك. كما أن الإقبال المتزايد على الخدمات المصرفية الإسلامية وصيغ الاستثمار الإسلامي سيؤدي في المدى الطويل إلى إعادة توزيع الودائع بين النظام المصرفي الإسلامي والنظام المصرفي الجزائري بحيث يتوسع الأول على الثاني إذا أحسن القائمون على المصارف الإسلامية الاستفادة من هذه الفرصة.

كما تساهم النوافذ الإسلامية في زيادة موجودات البنوك الإسلامية الجزائرية وبالتالي تزيد من فعاليتها في إدارتها لسيولتها المصرفية، وهي محفز قوي للبنوك التقليدية الجزائرية في إقامة بنوك إسلامية منفصلة لها موجوداتها وودائعها وموظفيها.

بالإضافة إلى ذلك إذا نجحت النوافذ الإسلامية في تحقيق نتائج أعلى لبنوكها من نتائج الفروع الأخرى التقليدية الجزائرية، فإن ذلك سيدفع إدارة البنك إلى التوسع في الظاهرة عن طريق فتح نوافذ أخرى تعمل بنفس المنهج، وهذا يؤدي إلى تحقيق المزيد من الكفاءة في الجهاز المصرفي الجزائري، وخلق جو يسوده المنافسة في السوق المصرفية الجزائرية، مما سيبيد المزيد من الجهود لابتكار أدوات مالية إسلامية تتمتع بالكفاءة الاقتصادية والمصادقية الشرعية وتشبع رغبات العملاء.

كما أن استثمار الأموال بإيداعها في النوافذ الإسلامية سيساهم بلا شك في التقليل من البطالة وزيادة الإنتاج وإعادة توزيع الدخل القومي، فبدلا من أن تكون هذه الأموال معطلة ومكتنزة لدى الأفراد، سيقومون بإيداعها في

الفصل الثاني:تطبيقات الصكوك الإسلامية في تمويل المشروعات الاقتصادية في الجزائر

هذه النوافذ التي ستحرص على استثمارها وتشغيلها بما يتطابق والشريعة الإسلامية، مما يسهم في تعزيز عناصر الإنتاج ويؤدي إلى استخدام أيدي عاملة جديدة ربما كانت عاطلة عن العمل، فضلا عن زيادة أجور العاملة السابقة مما يقود بدوره إلى زيادة دخول أبناء هذه الفئة من ذوي الدخل المحدود فيزيد طلبها على السلع والخدمات، ما يدفع المنتجين إلى الزيادة في الإنتاج لمواجهة الزيادة في الطلب وتستمر الدورة الإنتاجية إلى أن تصل إلى القضاء على البطالة¹.

المطلب الثاني: مفاهيم عامة حول بنك الفلاحة والتنمية الريفية في الجزائر

يعتبر بنك الفلاحة والتنمية الريفية بنك شامل وجواري، كما يعتبر من حيث الشكل القانوني بمثابة شركة ذات أسهم، حيث يعمل بنك الفلاحة والتنمية الريفية " بدر" منذ أكثر من أربعين سنة على تدعيم الاقتصاد الوطني.

أولاً: نشأة وتطور بنك الفلاحة والتنمية الريفية: تأسس بنك الفلاحة والتنمية الريفية "BADR" في 13 مارس 1982، بموجب المرسوم رقم 82-206 المؤرخ ب 13 مارس 1982، كشركة مساهمة رأسمالها الاجتماعي يقدر ب33 مليار دج، وكان تأسيسه تبعا لإعادة هيكلة البنك الوطني الجزائري "BNA"².

أنشئ بنك الفلاحة والتنمية الريفية في بداية نشاطه للمشاركة في تنمية مجموع القطاع الفلاحي، وترقية النشاطات الفلاحية والصناعة الفلاحية، ونشاطات الصناعات التقليدية بموجب مرسوم رقم 106/82 المؤرخ في 17 جمادى الأولى عام 1402 هجري الموافق ل 13 مارس 1982، وفي إطار الإصلاحات الاقتصادية تحول بنك الفلاحة والتنمية الريفية بعد عام 1988 إلى شركة مساهمة ذات رأس مال قدره 2200 مليون دينار، مقسم إلى 2200 سهم ليرفع إلى 3300 مليون دينار في عام 1999 بواقع 3300 سهم، وبعد صدور قانون النقد والقرض في 14 أبريل 1990 والذي يمنح استقلالية أكبر للجانب البنكي، ألغي نظام التخصيص للبنوك وأصبح بنك الفلاحة والتنمية الريفية كغيره من البنوك يباشر مهامه المتمثلة في منح القروض وتشجيع عملية الادخار بنوعها بالفائدة وبدون فائدة، مع وضع قواعد تحمي البنك وتجعل معاملته مع زبائنه أقل مخاطرة، كل ذلك يدخل تحت سياسة البنك في التعامل مع العملاء ومدى تحقيق الإستراتيجية العامة له، وحاليا يشق طريقه في سوق يتميز بالمنافسة القوية بأكثر من 290 وكالة و 41 مديرية جهوية وأكثر من 7000 إطار عبر التراب الوطني، ليكتسب عام 2001 المرتبة الأولى في الجزائر، والمرتبة 13 إفريقيا و663 عالميا وذلك حسب تقييم مجلة (BANKERS ALMANACH) إصدار 2001.³

¹ طهراوي أسماء، المرجع نفسه، ص655.

² مسعي سمير، تسعير القروض المصرفية دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص بنوك وتأمينات، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2008، ص96.

³ سليمان بن بوزيد، دور نماذج التحليل المالي في تجنب مخاطر التعثر المصرفي دراسة حالة البنوك التجارية العمومية لمدينة بوسعادة (BDL.BADR.BEA.BNA)، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود، مالية وبنوك، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة برج بوعريش، الجزائر، 2012، ص110.

الفصل الثاني:.....تطبيقات الصكوك الإسلامية في تمويل المشروعات الاقتصادية في الجزائر

يعد بنك الفلاحة والتنمية الريفية وسيلة من وسائل سياسة الحكومة التي كانت ترمي إلى المشاركة في تنمية القطاع الفلاحي وترقية العالم الريفي، حيث أوكلت لبنك الفلاحة والتنمية الريفية عملية التمويل والخاصة باحتياجات كل من:¹

- المؤسسات الفلاحية للقطاع الإنتاجي الاشتراكي؛
- مزارع الدولة ومزارع القطاع الخاص؛
- المجموعات التعاونية والمستفيدين الفرديين للثروة الزراعية؛
- تعاونية الكروم والخمور؛
- الدواوين الفلاحية والمؤسسات الفلاحية؛
- قطاع الصيد البحري.

ثانيا: مراحل تطور بنك الفلاحة والتنمية الريفية (بدر): بنك بدر بنك بدر هو أحد أهم البنوك العامة الذي تمثلت مهمته في تنمية الزراعة وتعزيز المجتمع الريفي، تكون في البداية من 140 وكالة التي تنازل عنها البنك الوطني الجزائري، ليستمر تطوره حيث أن شبكته تضم حاليا أكثر من 290 وكالة و41 مديرية جهوية وأكثر من 7000 إطار وموظف.

حسب الكثير من المتخصصين والمهتمين بالجهاز المصرفي الجزائري فإن بنك الفلاحة والتنمية الريفية يحتل موقعا متميزا ضمن الهيكل المصرفي الجزائري كما يحظى بسمعة كبيرة على المستوى المحلي والإقليمي والعالمي. ولقد تم اعتبار بنك الفلاحة والتنمية الريفية وفقا لدراسة قامت بها هيئة " BANKERS ALMANACH" في سنة 2001 على أنه:²

- أول بنك في الجزائر حسب كل المعايير؛
 - يعتبر ثاني بنك على المستوى المغربي؛
 - يحتل المرتبة التاسعة على المستوى الإفريقي من ضمن 326 بنك شملها التصنيف؛
 - يحتل المرتبة الرابعة عشر عربيا من بين 255 بنك؛
 - كما أنه احتل المرتبة 668 عالميا من بين 4100 بنك مصنفة من قبل هذه الهيئة.
- عند الحديث عن تطور البنك نجده قد مر بثلاث مراحل كبرى هي:

1. المرحلة: 1982-1990: خلال هذه السنوات الثماني كان الهدف الأساسي من تأسيس البنك هو تواجده في المناطق الريفية وتحسين موقعه في السوق المصرفية من خلال فتح العديد من الوكالات في المناطق ذات النشاط الفلاحي وبالتالي اكتسب البنك تجربة كبيرة في مجال تمويل القطاع الفلاحي والصناعات الغذائية.

¹ سليمان بن بوزيد، المرجع نفسه، ص110.

² فيروز قطاف، تقييم جودة الخدمات المصرفية ودراسة أثرها على رضا العميل البنكي دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية لولاية بسكرة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه علوم في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2011، ص208.

الفصل الثاني:.....تطبيقات الصكوك الإسلامية في تمويل المشروعات الاقتصادية في الجزائر

2. المرحلة: 1991 – 1999: منذ صدور القانون 10/90 المتعلق بالنقد والقرض الذي وضع حداً للتخصص في المصارف وسع بنك بدر نشاطاته لتشمل كل القطاعات، خاصة قطاع الصناعات الصغيرة والمتوسطة مع بقاءه الشريك الأكبر بتمويله القطاع الفلاحي، أما في المجال التقني فقد شهدت هذه المرحلة إدخال وتعميم استخدام الإعلام الآلي عبر مختلف وكالات البنك إضافة إلى العديد من الإجراءات الهادفة إلى تطوير نشاط البنك، والتي من أهمها:
- 1991: تم الانخراط في نظام SWIFT لتسهيل معالجة وتنفيذ عمليات التجارة الخارجية؛
 - 1992: تم وضع نظام Sybu الذي يساعد على سرعة أداء العمليات المصرفية من خلال ما يسمى Télétraitement، إلى جانب تعميم استخدام الإعلام الآلي في كل عمليات التجارة الخارجية، خاصة في مجال فتح الاعتمادات المستندية والتي أصبحت معالجتها لا تتجاوز أكثر من 24 ساعة، كما تم إدخال نظام محاسبي جديد على مستوى كل الوكالات؛
 - 1993: الانتهاء من إدخال الإعلام الآلي في كل العمليات المصرفية عبر كامل الشبكة المصرفية للبنك؛
 - 1994: بدء استخدام بطاقة السحب بدر؛
 - 1996: إدخال نظام المعالجة عن بعد لجميع العمليات المصرفية في وقت حقيقي؛
 - 1998: بدء العمل ببطاقة السحب ما بين البنوك (CIB) La Carte Inter Bancaire.
3. المرحلة: 2000 – 2004: اتسمت هذه المرحلة بمشاركة بنك بدر مع باقي البنوك العمومية في تدعيم وتمويل الاستثمارات المنتجة ودعم برامج التنمية وتمويل قطاع التجارة الخارجية في إطار التحول الفعلي نحو اقتصاد السوق، حيث ازدادت نشاطات البنك في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للقطاع الخاص بالنسبة لجميع الفروع مع توسيع تغطيته لمختلف مناطق الوطن.
- كما قام البنك بوضع برنامج هدفه الأساسي تحسين خدمات البنك والاستجابة لاحتياجات العملاء في التطوير والاستخدام الأفضل للتكنولوجيا، هذا البرنامج حقق نتائج إيجابية من أهمها:
- 2000: إجراء تشخيص شامل لإبراز نقاط القوة ونقاط الضعف في بنك بدر، مع وضع إستراتيجية لتطوير البنك وفقاً للمعايير العالمية في المجال المصرفي، كما قام البنك بتعميم نظام يربط بين مختلف الوكالات وتدعيمه بأنظمة جديدة تعمل على إدارة العمليات المصرفية بسرعة قياسية؛
 - 2001: قام البنك بإجراء عملية تطهير محاسبية ومالية لجميع حقوقه المشكوك في تحصيلها بغية تحديد مركزه المالي ومواجهة المشاكل المتعلقة بالسيولة وغيرها، والعمل على تقليص مدة دراسة الملفات حيث تتراوح من 20 يوم إلى 90 يوم، إلى جانب ذلك قام البنك بتحقيق مفهوم بنك الجلوس والخدمات المشخصة ببعض الوكالات الرائدة (وكالة عميروش والشرافة)؛
 - 2002: تعميم تطبيق مفهوم بنك الجلوس والخدمات المشخصة على مستوى جميع وكالات البنك والذي استمر خلال عام 2004؛

2004: لقد كانت سنة 2004 مميزة بالنسبة للبنك الذي عرف إدخال تقنية جديدة تعمل على سرعة تنفيذ العمليات المصرفية تتمثل في عملية نقل الصك عبر الصورة، فبعد أن كان يستغرق وقت تحصيل شيكات البنك مدة قد تصل إلى 15 يوما، أصبح بإمكان العملاء تحصيل شيكات في وقت وجيز، وهذا يعتبر إنجازا غير مسبوق في مجال العمل المصرفي في الجزائر، كما عمل مسئولو بنك بدر خلال عام 2004 على تعميم استخدام الشبايك الآلية للأوراق النقدية المرتبطة ببطاقة الدفع الذي تشرف عليه شركة النقد الآلي والعلاقات التلقائية بين البنوك SATIM خاصة في المناطق ذات الكثافة السكانية الكبيرة.

ثالثا: تعريف بنك الفلاحة والتنمية الريفية: بنك الفلاحة والتنمية الريفية هو بنك تجاري حيث يمكنه جمع الودائع سواء كانت جارية أو لأجل، ويمثل أيضا بنك تنمية باعتباره يستطيع أن يقوم بمنح قروض متوسطة وطويلة الأجل هدفها تكوين رأس المال الثابت. وفيما يخص الجانب الإقراضي لهذا البنك، فهو يعتبر بنكا متخصصا في القطاع الفلاحي. وفي هذا المجال، يمكن أن يمنح قروضا لتمويل القطاع الفلاحي، وترقية النشاطات الفلاحية، والحرفية، وكذلك تمويل أنشطة الصناعات الغذائية والأنشطة المختلفة في الريف. وقد ورث بإنشائه تمويل القطاع الفلاحي عن البنك الوطني الجزائري.¹

هو هيئة عمومية اقتصادية تتمتع بالشخصية المعنوية وكذا الاستقلال في التسيير، مهمته تطوير القطاع الفلاحي وترقية عالم الأرياف، إضافة إلى اهتمامه بتمويل مختلف القطاعات الاقتصادية كما يعتبر البنك صاحب أكبر شبكة بنكية في الجزائر بالمقارنة مع الهيئات الأخرى، في بداية الأمر تكون البنك من 140 وكالة متنازل عنها من طرف البنك الوطني الجزائري وأصبح يحتضن حاليا 326 وكالة و31مديرية عامة ويضم حوالي 7000 موظف على مستوى الهياكل المركزية والجهوية وكذا المحلية، كما يعتبر الآن شركة مساهمة ذات رأس مال قدره 33 مليار دينار جزائري، مقرها الرئيسي 17 شارع العقيد عميروش الجزائر العاصمة.²

في 18 مارس 2021 أطلق بنك الفلاحة والتنمية الريفية (بدر) خدمات الصيرفة المالية من البلدة.

رابعا: مهام بنك الفلاحة والتنمية الريفية: وفقا للقوانين والقواعد المعمول بها في المجال البنكي والمصرفي، بنك الفلاحة والتنمية الريفية مكلف بالمهام التالية:³

- تنفيذ جميع العمليات المصرفية والاعتمادات المالية على اختلاف أشكالها طبقا للقوانين والتنظيمات الجاري بها العمل؛
- تطوير الموارد وهذا بفتح الحسابات دون تحفظات كبيرة أو حدود؛
- إنشاء خدمات جديدة؛
- تطوير شبكاته ومعاملاته النقدية؛
- التقرب أكثر من ذوي المهن الحرة، التجار والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛

¹ الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2004، ص191.

² خيثر هواري، واقع التجارة الإلكترونية في الجزائر من منظور وسائل الدفع الإلكترونية – حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية-، مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، جامعة أحمد ابن يحيى النوشريسي تسمسليت، مخبر الاقتصاد الحديث والتنمية المستدامة، المجلد 05، العدد01، 2021، ص217.

³ فيروز قطاف، مرجع سبق ذكره، ص206.

الفصل الثاني:تطبيقات الصكوك الإسلامية في تمويل المشروعات الاقتصادية في الجزائر

- تسيير الموارد النقدية بالدينار والعملية الصعبة بطرق ملائمة؛
- يبقى في اتصال مع التطور العالمي للتقنيات المرتبطة بالنشاط المصرفي.
- وفي إطار سياسة القروض ذات المردودية يقوم بنك الفلاحة والتنمية الريفية ب:
 - تطوير قدرات تحليل المخاطر؛
 - إعادة تنظيم إدارة القروض؛
 - تحديد ضمانات متصلة بحجم القروض وتطبيق معدلات فائدة تتماشى وتكلفة الموارد.
- ومن أجل ضمان مكانة بنك الفلاحة والتنمية الريفية بصفة دائمة، حددت مديرية البنك مجموعة من التوجيهات، ويندرج ضمنها خيار إعادة التمرکز الإستراتيجي للبنك وإرجاعه إلى تطلعه الأولي ألا وهو تمويل التنمية الفلاحية والريفية، وتركيز الجهود على تطبيق صيغ مناسبة للتمويل وتوجيهها نحو الأنشطة التالية:
 - قطاع الفلاحة؛
 - قطاع الصيد البحري والموارد المائية؛
 - تمويل برامج التنمية الريفية.
- كما يوجه بنك الفلاحة والتنمية نشاطه في مجال تمويل التنمية نحو إنجاز المشاريع التي تدعمها السلطات العمومية والتي من بينها:
 - القروض الموجهة نحو تشغيل الشباب في القطاعات الإستراتيجية للبنك؛
 - القروض للخوادم الهادفة إلى خلق نشاطات في المناطق الريفية؛
 - القروض لبناء المساكن الريفية في إطار طلب قابل للتسديد ومدعم من طرف الهيئة الوطنية للسكن (FONAL) والصندوق الوطني للسكن (CNL).
 - القروض للمهن الحرة (الشباب الحاصل على شهادات في الطب) في المناطق الريفية.
- لقد حددت محاور النشاطات التي يركز عليها البنك تمويله مستقبلا في قائمة جديدة سنكتفي بذكر البعض منها فيما يلي:
 - الفلاحة والنشاطات التابعة لها؛
 - الصيد والتربية المائية والنشاطات التابعة لها؛
 - صناعة العتاد الفلاحي؛
 - الصناعات الغذائية الفلاحية؛
 - تسويق وتوزيع المنتجات المرتبطة بالنشاطات الإستراتيجية؛
 - تنمية العالم الريفي خاصة؛
 - نشاطات الحرفيين الصغار؛
 - السكن الريفي؛
 - المشاريع الاقتصادية المجاورة؛

- مشاريع الري الصغيرة؛
- صناعة السروج والأدوات الجلدية؛
- صناعة الخشب والمنتجات الخشبية والفلين والمواد الخيزرانية والوزالية.

خامسا: أسس وأهداف بنك الفلاحة والتنمية الريفية

يركز البنك تمويله في النشاطات ذات الصلة بالمحاور التالية:¹

- الفلاحة والنشاطات التابعة لها؛
 - الصيد البحري وتربية المائيات والنشاطات التابعة لها؛
 - صناعة العتاد الفلاحي؛
 - الصناعات الغذائية الفلاحية؛
 - تسويق وتوزيع المنتجات المتعلقة بالنشاطات الإستراتيجية؛
 - تنمية العالم الريفي خاصة؛
 - تشجيع نشاطات الحرفيين الصغار؛
 - السكن الريفي؛
 - المشاريع الاقتصادية المجاورة؛
 - مشاريع الري الصغيرة؛
 - صناعة السروج والأدوات الجلدية؛
 - صناعة الخشب والمنتجات الخشبية والفلين والمواد الخيزرانية.
- أما أهداف بنك الفلاحة والتنمية الريفية فهو يسعى لتحقيق الأهداف المتمثلة في:²
- تطوير الجهود قصد تحقيق نتائج أكبر في تحصيل القروض وفي جذب موارد إضافية؛
 - تنفيذ جميع العمليات المصرفية والاعتمادات المالية على اختلاف أشكالها طبقا للقوانين والتنظيمات الجاري بها العمل؛
 - تكوير الموارد وهذا بفتح الحسابات دون تحفظات أو حدود كبيرة؛
 - تحسين نوعية وجودة الخدمات الموجودة وإنشاء خدمات جديدة؛
 - تحسين العلاقات مع الزبائن والحصول على أكبر حصة من السوق المصرفي؛
 - تطوير شبكاته ومعاملاته النقدية؛
 - التقرب أكثر من ذوي المهن الحرة، التجار والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
 - تسيير الموارد النقدية بالدينار والعملة الأجنبية بطرق ملائمة؛
 - يبقى في اتصال مع التطور العالمي للتقنيات المرتبطة بالنشاط المصرفي.

¹ خيثر هواري، المرجع نفسه، ص220.

² سليمان بن بوزيد، مرجع سبق ذكره، ص111.

الفصل الثاني:.....تطبيقات الصكوك الإسلامية في تمويل المشروعات الاقتصادية في الجزائر

سادسا: وظائف بنك الفلاحة والتنمية الريفية: يحتم الإطار الاقتصادي الجديد على بنك الفلاحة والتنمية الريفية أن يكتسب دورا أكثر ديناميكية وأكثر مسؤولية في تمويل الاقتصاد وجمع الموارد، وبذلك وجب عليه جعل تدخلاته تتسم بأكثر فعالية، ويشهد يشهد بنك الفلاحة والتنمية الريفية مرحلة تتسم بالضغوطات وكذا قيود المنافسة الناتجة عن وضعية الاقتصاد الحالية، وأمام كل هذه الأوضاع وجب عليه إعادة النظر في أساليب وتقنيات التسيير التي يتبعها، والعمل على ترقية نوعية خدماته من أجل إرضاء حاجات زبائنه، وفعلا فقد لجأ بنك الفلاحة والتنمية الريفية مثل كل البنوك التجارية الجزائرية الأخرى إلى القيام بأعمال ونشاطات عديدة للوصول إلى تطبيق إستراتيجية تتمثل في جعله مؤسسة بنكية كبيرة تحظى بالاحترام من طرف المتعاملين الاقتصاديين والأفراد على حد سواء، وهذا قصد تدعيم مكانته ضمن الوسط المصرفي، وبالتالي فإن الوظائف المنوطة لبنك الفلاحة والتنمية الريفية تركز حول عمليات المساهمة في تمويل خطط التنمية الاقتصادية عموما، وتمويل المشاريع الفلاحية خصوصا، وذلك بغرض تحقيق الاكتفاء الذاتي فيما يخص مشكل الغذاء على مستوى الوطن.¹

سابعا: الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية للمديرية العامة (الجزائر العاصمة):

ونجد على رأس الهيكل التنظيمي للمديرية العامة مجلس الإدارة ولجنة التدقيق ويتفرع عنها:²

- الرئيس المدير العام: ويمثل مركز التحكم، الدفع، التنسيق والرقابة على مستوى البنك وتنبثق عنه أمانة الرئيس المدير العام، المفتشية العامة ومديرية التدقيق، ويتفرع عن رئاسة المديرية العامة ست مديريات عامة مساعدة:

1. المديرية العامة المساعدة المكلفة بالإدارة والوسائل: وتندرج تحت سلطتها

- مديرية الأفراد D.P؛

- مديرية تكوين الموارد البشرية D.R.H؛

- مديرية تنظيم الدراسات القانونية والمنازعات D.R.E.J.C؛

- مديرية الدعم D.A.R.

2. المديرية العامة المساعدة المكلفة بالتحصيل: وتقع تحت مسؤوليتها

- مديرية تحصيل ديون القطاع الفلاحي والصيد D.R.S.A.P.A؛

- مديرية تحصيل ديون القطاع الصناعي التجاري D.R.S.I.C؛

- مديرية التحصيل القانوني D.R.G؛

- قسم الإدارة والتحقيق.

3. المديرية العامة المساعدة المكلفة بالاستغلال: وهي مسؤولة عن

- مديرية شبكة الاستغلال D.R.E؛

¹ سليمان بن بوزيد، المرجع نفسه، ص111.

² فيروز قطاف، مرجع سبق ذكره، ص210.

- مديرية التسويق والاتصال D.M.C؛
 - مديرية التنبؤ ومراقبة التسيير D.P.C.G؛
 - المجموعة الجهوية للاستغلال G.R.E: والتي تتفرع عنها شبكة التوزيع للبنك أي الوكالات الرئيسية A.P والوكالات المحلية للاستغلال A.L.E.
4. المديرية العامة المساعدة المكلفة بالإعلام الآلي، المحاسبة والخزينة: وتندرج تحت إدارتها
- مديرية استغلال وتطوير الإعلام الآلي D.E.D.I؛
 - مديرية الصيانة D.M؛
 - مديرية التحويل النقدي والاتصال بالشبكة D.M.C.R؛
 - مديرية المحاسبة D.C؛
 - مديرية الخزينة D.T؛
 - مديرية تنظيم طرق وأنظمة الإعلام الآلي D.O.M.S.I؛
 - مديرية المقاصة وأدوات الدفع D.T.C.I.P.
5. المديرية العامة المساعدة المكلفة بالعمليات الدولية: وتندرج تحت سلطتها:
- مديرية العلاقات الدولية D.R.I؛
 - مديرية التجارة الخارجية D.C.E؛
 - مديرية العمليات المالية D.O.F؛
 - مديرية الدراسات والمتابعة D.E.S؛
 - قسم SWIFT والإعلام الآلي.
6. المديرية العامة المساعدة المكلفة بالالتزامات: وهي المسؤولة عن المديرية التالية:
- مديرية تمويل المؤسسات الكبرى D.F.G.E؛
 - مديرية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة D.F.P.M.E؛
 - مديرية تمويل النشاطات الفلاحية والصيد D.F.A.A.P.A؛
 - مديرية التمويل الخاص D.F.S؛
 - مديرية المتابعة وتسيير القروض D.S.G.C؛
 - مديرية الدراسات العامة D.E.G.
- إذا تحدثنا عن الهيكل التنظيمي السابق فهو يخص المديرية العامة للبنك ككل، وهذا الهيكل قد عرف مجموعة من التغييرات التي أجريت على مستوى البنك، خاصة بعد التحولات التي عرفها القطاع البنكي في الجزائر وفتح باب المنافسة أما الأجانب ما جعل البنوك التجارية الجزائرية تغير أنماط تسييرها، من خلال التركيز على وظيفة التسويق واستخدام تقنيات حديثة لجمع الموارد والبحث عن الاستخدامات، وهو ما ركز عليه بنك الفلاحة والتنمية الريفية بإنشاء مديرية خاصة بالتسويق والتنمية في أواخر عام 1993، تضم ثلاث مصالح

الفصل الثاني:.....تطبيقات الصكوك الإسلامية في تمويل المشروعات الاقتصادية في الجزائر

هي: مصلحة الموارد، الميزانية والاتصال ونظرا للتغيرات التي أحدثت على الهيكل التنظيمي للبنك في أواخر 1994 أصبحت مديرية التسويق تضم مصلحتين هما مصلحة الموارد ومصلحة الميزانية ليتغير هيكلها في أواخر 1996 بعدما تم ضم مصلحة النقدية إليها، وهكذا أصبحت تشرف مديرية التسويق والتنمية على أربعة مصالح.

أما في سنة 1998 فقد أصبحت تسمى مديرية التسويق والاتصال يشرف عليها مدير مركزي وتضم مجموعة من المصالح هي نيابة مديرية الاتصال، نيابة مديرية تطوير الموارد ونيابة مديرية الميزانية، حيث أوكلت لها القيام بالمهام التالية:

- إرساء ونشر ذهنية تسويقية بين الأفراد العاملين بالبنك؛
- تزويد البنك بما يمكنه من المعرفة الفعلية للسوق والعملاء الحاليين والمرتقبين؛
- تنمية وتطوير قوة البيع بكل الوسائل التي يتيحها التسويق؛
- تقوية ودعم صورة البنك لدى الجمهور؛
- تحقيق الأهداف العامة للبنك بخصوص توسيع انتشاره الجغرافي؛
- الإشراف على إصدار وتوزيع نشرية البنك (أخبار بدر)؛
- متابعة وتنشيط جمع الموارد؛
- التنسيق بين مختلف مديريات البنك ووكالاته.

أما في عام 2001 فقد تم إعادة تنظيم هيكل البنك في إطار مواجهة التحديات التي فرضها انفتاح السوق المصرفية حيث أدمجت مديرية التسويق والاتصال ضمن المديرية العامة المساعدة للمراقبة والتطوير والتي أصبحت تضم خمس مديريات منها مديرية الدراسات التقنية والهندسة والتطوير، حيث تعتبر هذه المديرية من أهم المديريات التابعة للمديرية العامة المساعدة للمراقبة والتطوير، لتصبح فيما بعد مديرية التسويق والاتصال تابعة للمديرية العامة المساعدة المكلفة بالاستغلال وتمثلت مهامها فيما يلي:

- المساهمة في وضع الخطط التجارية للبنك والعمل على تقييمها من خلال متابعتها ومراقبة وتحليل الخدمات المصرفية المقدمة؛
- القيام بكل الدراسات التي من شأنها دعم الجهوية التجارية كدراسة السوق، تقسيمه إلى قطاعات، ودراسة خصائص كل قطاع...إلخ؛
- دراسة سلوك العملاء من خلال تحليل احتياجاتهم وتوقعاتهم وميولاتهم وكذا دراسة اقتراحاتهم؛
- القيام بدراسات حول مشاريع طرح خدمات مصرفية جديدة أو تطوير الخدمات الموجودة؛
- إقامة شبكة اتصال داخل البنك بما يضمن انسياب المعلومات بين مختلف الهياكل وتفعيل قنوات الاتصال مع الأطراف المتعاملة مع البنك.

الفصل الثاني:تطبيقات الصكوك الإسلامية في تمويل المشروعات الاقتصادية في الجزائر

إذا تتبعنا فروع البنك نجده مكونا من المجموعات الجهوية والوكالات التي تتفرع من المديرية المساعدة للاستغلال التي تضطلع بالرقابة والإشراف على تسيير شبكة الاستغلال.¹

المطلب الثالث: خدمات النوافذ الإسلامية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية

قام بنك الفلاحة والتنمية الريفية " بدر " بإطلاق خدمات الصيرفة الإسلامية في كل الوكالات التابعة له ومنها الوكالة 696 الخاصة بولاية برج بوعريريج.

1. تجربة شبك الصيرفة الإسلامية وكالة برج بوعريريج "696" التابعة للمجمع الجهوي للاستغلال برج بوعريريج "034": تم إطلاق شبك الصيرفة الإسلامية على مستوى الوكالة المحلية للاستغلال برج بوعريريج في إطار قانون 20-02 الذي يحدد ميكانيزمات وآليات سيرورة النوافذ الإسلامية على مستوى البنوك العمومية واستقلاليتها التامة عن البنك التقليدي بتاريخ 03 أكتوبر 2021 وهذا تحت إشراف المديرية العامة للبنك وكذا السلطات المحلية لولاية برج بوعريريج ووفق مطابقات الهيئة الشرعية للإفتاء والصناعات الإسلامية الداخلية للبنك من خلاله يتم تقديم باقة تتكون حاليا من 14 منتج إسلامي من موارد وتمويلات وهذا بهدف استقطاب مختلف فئات المجتمع التي كان لها عزوف عن التعامل مع البنك التقليدي وكذا استقطاب الكتلة النقدية التي تنشط خارج الدائرة البنكية.²

2. الخدمات التي يقدمها بنك الفلاحة والتنمية الريفية في الجزائر من خلال شبابيك الصيرفة الإسلامية: يقوم بنك الفلاحة والتنمية الريفية في الجزائر بتقديم مجموعة من الخدمات وهي كالتالي:

أولا: الموارد والحسابات لشبك الصيرفة الإسلامية: وهي

1. فتح الحسابات الجارية: يقترح بنك بدر مجموعة من الخدمات البنكية وفقا لمبادئ الشريعة الإسلامية عن طريق شبابيك الصيرفة الإسلامية الموزعة عبر وكالاتها البنكية عن طريق فتح:³

- حساب جاري إسلامي للمؤسسات؛

- حساب شيك إسلامي للأفراد.

عند فتح كل حساب يستفيد العميل مجانا من بطاقة بنكية ودفتر شيكات.

تم فتح 154 حساب شيك إسلامي على مستوى الوكالة المحلية لبنك بدر بولاية برج بوعريريج بمبلغ إجمالي 4.199.258 دج أما على المستوى الوطني فقد تم فتح 2660 حساب بمبلغ إجمالي 274.210.840 دج.

أما فيما يخص الحساب الجاري الإسلامي فقد تم فتح 62 حساب على مستوى الوكالة المحلية لولاية برج بوعريريج بمبلغ قدره 15.594.508 دج أما على المستوى الوطني فقد تم فتح 1820 حساب بمبلغ قدر ب

731.788.586 دج.

¹ فيروز قطاف، مرجع سبق ذكره، ص 210.

² معلومات من المقابلة مع مسؤول البنك.

³ الموقع الرسمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية <https://badrbanque.dz>، تاريخ الاطلاع: 2023/03/15.

الفصل الثاني:تطبيقات الصكوك الإسلامية في تمويل المشروعات الاقتصادية في الجزائر

الجدول 05: إحصائيات حول نشاط شبك الصيرفة الإسلامية لوكالة برج بوعريريج لفتح الحسابات

الجارية الإسلامية من أكتوبر 2021 إلى مارس 2023.

نوع الحساب	العدد على مستوى شبك وكالة برج بوعريريج	العدد على المستوى الوطني	حصة وكالة برج بوعريريج من المستوى الوطني	مبلغ شبك وكالة برج بوعريريج	المبلغ على المستوى الوطني	حصة شبك برج بوعريريج من المستوى الوطني
حساب الشيك الإسلامي	154	2660	6%	4.199.258	274.210.840	1%
الحساب الجاري الإسلامي	62	1820	3%	15.594.508	731.788.586	2%
المجموع	216	4480	9%	19.793.766	1.005.999.426	3%

من إعداد الطالبة اعتمادا على إحصائيات من البنك

2. دفاتر الادخار: يقترح بنك بدر عبر شبائك الصيرفة الإسلامية مجموعة من دفاتر الادخار متوافقة مع مبادئ

الشريعة الإسلامية تعتبر هذه الدفاتر معتمدة من طرف الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية

وهي كالتالي:¹

- دفتر ادخار إسلامي استثماري منتج للأرباح؛
- دفتر ادخار إسلامي استثماري فلاح منتج للأرباح؛
- دفتر توفير إسلامي بدون عائد؛
- دفتر توفير إسلامي أشبال.

¹ الموقع الرسمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية <https://badrbanque.dz> ، تاريخ الاطلاع: تاريخ الاطلاع: 2023/03/15.

الفصل الثاني:تطبيقات الصكوك الإسلامية في تمويل المشروعات الاقتصادية في الجزائر

الجدول 06: إحصائيات حول نشاط شبك الصيرفة الإسلامية لوكالة برج بوعريريج لفتح

الحسابات الادخارية الإسلامية من أكتوبر 2021 إلى مارس 2023.

نوع الحساب	العدد على وكالة ب. ب. ع	العدد على مستوى شبك	العدد على المستوى الوطني	حصة وكالة برج بوعريريج من المستوى الوطني	مبلغ شبك وكالة برج بوعريريج	المبلغ على المستوى الوطني	حصة شبك برج بوعريريج من المستوى الوطني
حساب الادخار الإسلامي الاستثماري	81	4202	2%	273.126.558	8.114.771.684	3%	
حساب ادخار الإسلامي الاستثماري "فلاح"	85	511	17%	19.304.632	712.699.193	3%	
حساب ادخار الإسلامي "فلاح"	274	8321	3%	172.117.938	6.391.700.976	3%	
حساب ادخار الإسلامي "أشبال"	17	1940	1%	1.144.702	108.878.447	1%	
المجموع	457	14.974	23%	465.693.830	15.337.050.300	10%	

من إعداد الطالبة اعتمادا على إحصائيات من البنك

ثانيا: تمويلات بصيغة المرابحة: يقدم بنك الفلاحة والتنمية الريفية باقة من التمويلات بصيغة المرابحة عبر مختلف الوكالات وهي كالتالي:

1.3 المرابحة لوسائل النقل: يقترح بنك الفلاحة والتنمية الريفية "بدر" على الأفراد وأصحاب المؤسسات صيغة تمويلية جديدة لاقتناء وسائل النقل، مطابقة لمبادئ الشريعة الإسلامية. يخص هذا المنتج كل عقد لشراء وسيلة نقل واحدة أو عدة وسائل لحساب زبون وبطلب منه بسعر بيع يساوي سعر الشراء مضاف إليه هامش ربح متفق عليه بين أطراف عقد المرابحة.¹

الوثائق المطلوبة:²

- عقد ملكية المحلات المهنية عقد امتياز أو إيجار؛
- الدراسة الفنية والاقتصادية للمشروع + الفواتير المبدئية؛

¹ الموقع الرسمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية <https://badrbanque.dz> تاريخ الاطلاع: 2023/03/15.

² الموقع الرسمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية <https://badrbanque.dz> تاريخ الاطلاع: 2023/03/15.

الفصل الثاني:تطبيقات الصكوك الإسلامية في تمويل المشروعات الاقتصادية في الجزائر

- آخر ثلاث تصريحات ضريبية، البيان الحسابي المؤقت وتقرير محافظ الحسابات (إذا لزم الأمر)؛
- الوضعية الضريبية وشبه الضريبية؛
- أي وثيقة أخرى ضرورية لتقييم فرصة التمويل.

المدة: 1

- مدة التمويل: 06 سنوات كأقصى حد؛
 - يتم دفع سعر البيع على شكل أقساط حسب ما تم الاتفاق عليه في عقد المرابحة.
- 2.3. المرابحة للصفقات العمومية:** يقترح بنك الفلاحة والتنمية الريفية "بدر" على أصحاب شركات إنجاز الصفقات العمومية صيغة جديدة متوافقة مع مبادئ الشريعة الإسلامية لتمويل شراء المواد أو اللوازم أو غيرها من السلع الملموسة.²

الوثائق المطلوبة: 3

- عقد ملكية المحلات المهنية، عقد امتياز أو إيجار؛
- خطة التدفق النقدي+ الفواتير المبدئية؛
- آخر ثلاث تصريحات ضريبية، البيان الحسابي المؤقت وتقرير محافظ الحسابات (إذا لزم الأمر)؛
- نسخة من الصيغة العمومية؛
- الوضعية الضريبية وشبه الضريبية؛
- أي وثيقة أخرى ضرورية لتقييم فرصة التمويل.

المدة:

- تصل مدة التمويل فيها إلى اثنتي عشر (12) شهرا.⁴
- 3.3. المرابحة للأشغال:** يقترح بنك بدر للمؤسسات أو الأفراد الذين يرغبون في إنجاز أعمال الهندسة للمدن المدنية، التهيئة، تشييد بنايات لتربية المواشي، المستودعات، مناطق التخزين أو غيرها، صيغة تمويلية جديدة تعتمد على تقنية المرابحة الموافقة لمبادئ الشريعة الإسلامية. المرابحة للأشغال هو عقد بيع للأصول لحساب العميل وبناءا على طلبه بثمن مساوي لسعر الشراء زائد هامش ربح معروف ومتفق عليه من قبل الأطراف المتعاقدة وقت إبرام عقد المرابحة.⁵

الوثائق المطلوبة: 6

- عقد ملكية المباني المهنية، امتياز أو إيجار؛
- الدراسة الفنية والاقتصادية للمشروع + فواتير مبدئية؛

1 الموقع الرسمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية <https://badrbanque.dz> تاريخ الاطلاع: 2023/03/15.
2 الموقع الرسمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية <https://badrbanque.dz> تاريخ الاطلاع: 2023/03/15.
3 الموقع الرسمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية <https://badrbanque.dz> تاريخ الاطلاع: 2023/03/15.
4 الموقع الرسمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية <https://badrbanque.dz> تاريخ الاطلاع: 2023/03/15.
5 الموقع الرسمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية <https://badrbanque.dz> تاريخ الاطلاع: 2023/03/15.
6 الموقع الرسمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية <https://badrbanque.dz> تاريخ الاطلاع: 2023/03/15.

الفصل الثاني:.....تطبيقات الصكوك الإسلامية في تمويل المشروعات الاقتصادية في الجزائر

- آخر ثلاث تصريحات ضريبية، البيان الحسابي المؤقت وتقرير محافظ الحسابات (إذا لزم الأمر)؛
- أي وثيقة أخرى ضرورية لتقييم فرصة التمويل.

المدة: 1

- تصل مدة التمويل فيها إلى (6) ست سنوات؛
- فترة التسديد بين أربع (4) وست (6) سنوات؛
- مدة الاستحقاق ثلاثي، سداسي أو سنوي.

4.3. المراجعة للصادرات: يقترح بنك الفلاحة والتنمية الريفية تمويلا يتوافق مع مبادئ الشريعة الإسلامية موجه للأشخاص الطبيعيين والشركات المصدرة التي تكون بحاجة إلى تسديد مصاريف مسبقة لعملية التصدير.

المراجعة للصادرات هو عقد بيع للأصول لحساب العميل وبناءا على طلبه بثمن بيع مساوي لسعر الشراء زائد هامش الربح المعروف ومتفق عليه من قبل الأطراف المتعاقدة وقت إبرام عقد المراجعة.²

الوثائق المطلوبة:³

- عقد ملكية المباني المهنية، امتياز أو إيجار؛
- خطة التدفق النقدي + الفواتير المبدئية؛
- آخر ثلاث تصريحات ضريبية، البيان الحسابي المؤقت وتقرير محافظ الحسابات (إذا لزم الأمر)؛
- سند الطلبية أو عقد التصدير؛
- الوضعية الضريبية وشبه الضريبية؛
- أي وثيقة أخرى ضرورية لتقييم فرصة التمويل.

المدة: 4

- مدة التمويل: شهرا أقصى حد؛
- مدة الاستحقاق: في آخر المدة.

5.3. المراجعة للمواد الأولية: يقترح بنك الفلاحة والتنمية الريفية على الأفراد والمؤسسات الإنتاجية للسلع

تمويلا في إطار المراجعة للمواد الأولية. تتضمن هذه الصيغة عقدا لبيع المواد الأولية لحساب الزبون وبطلب منه بسعر بيع يساوي سعر الشراء مضاف إليه هامش ربح معروف ومتفق عليه بين أطراف عقد المراجعة.⁵

الوثائق المطلوبة:⁶

- عقد ملكية المحلات المهنية، عقد امتياز أو إيجار؛
- خطة التدفق النقدي + الفواتير المبدئية؛

¹ الموقع الرسمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية <https://badrbanque.dz> تاريخ الاطلاع: 2023/03/16.

² الموقع الرسمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية <https://badrbanque.dz> تاريخ الاطلاع: 2023/03/16.

³ الموقع الرسمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية <https://badrbanque.dz> تاريخ الاطلاع: 2023/03/16.

⁴ الموقع الرسمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية <https://badrbanque.dz> تاريخ الاطلاع: 2023/03/16.

⁵ الموقع الرسمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية <https://badrbanque.dz> تاريخ الاطلاع: 2023/03/16.

⁶ الموقع الرسمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية <https://badrbanque.dz> تاريخ الاطلاع: 2023/03/16.

الفصل الثاني:تطبيقات الصكوك الإسلامية في تمويل المشروعات الاقتصادية في الجزائر

- آخر ثلاث تصريحات ضريبية، البيان الحسابي المؤقت وتقرير محافظ الحسابات (إذا لزم الأمر)؛
- الوضعية الضريبية وشبه الضريبية؛
- أي وثيقة أخرى ضرورية لتقييم فرصة التمويل.

المدة:1

- مدة التمويل: 12 شهرا كأقصى حد؛
- مدة الاستحقاق: في آخر المدة.

6.3. المراجعة للإنتاج الفلاحي: يقدم بنك الفلاحة والتنمية الريفية حل تمويلي يتكيف مع احتياجات الفلاحين، للسماح لهم بتحديث معداتهم الفلاحية (الآلات الفلاحية، معدات الري، إلخ) أو حتى اقتناء الماشية. المراجعة للإنتاج الفلاحي هو عقد بيع أصول ملموسة وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية إلى العميل وبناء على طلبه، بسعر مساوي لسعر الشراء زائد هامش ربح معروف ومتفق عليه من قبل الأطراف المتعاقدة وقت إبرام عقد المراجعة.²

الوثائق المطلوبة:3

- شهادة إقامة؛
- شهادة ميلاد؛
- نسخة من وثيقة الهوية؛
- بطاقة فلاح سارية المعروف؛
- الفواتير المبدئية للتجهيزات/ وسائل الإنتاج موضوع التمويل؛
- عقد أو سند بثبت حق الامتياز أو الملكية على قطعة الأرض المستثمرة؛
- مخطط تقديري للمحاصيل والإيرادات المتوقعة؛
- عدم مديونية صادرة عن CNMA؛
- أي رخصة إجبارية صادرة عن الجهات المختصة.

المدة:

- مدة التمويل: 06 شهرا كأقصى حد؛
- مدة الاستحقاق: التسديد يكون من أربع (4) إلى ست (6) سنوات.⁴

المراجعة غلتي: يقترح بنك الفلاحة والتنمية الريفية للفلاحين سواءك انو أفراد أو ينشطون كمؤسسات حل تمويلي يتكيف مع احتياجاتهم لتمكينهم من تمويل حملاتهم الزراعية (الأسمدة ومنتجات الصحة النباتية والبذور والنباتات) صيغة تمويل جديدة تعتمد على المراجعة المتوافقة مع مبادئ الشريعة الإسلامية، هي عقد بيع

¹ الموقع الرسمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية <https://badrbanque.dz> تاريخ الاطلاع: 2023/03/16.

² الموقع الرسمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية <https://badrbanque.dz> تاريخ الاطلاع: 2023/03/16.

³ الموقع الرسمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية <https://badrbanque.dz> تاريخ الاطلاع: 2023/03/16.

⁴ الموقع الرسمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية <https://badrbanque.dz> تاريخ الاطلاع: 2023/03/16.

الفصل الثاني:.....تطبيقات الصكوك الإسلامية في تمويل المشروعات الاقتصادية في الجزائر

المدخلات الزراعية إلى العميل وبناء على طلبه، بسعر بيع مساوي لسعر الشراء زائد هامش ربح معروف ومتفق عليه من قبل الأطراف المتعاقدة وقت إبرام عقد المرابحة.¹

الوثائق المطلوبة:2

- شهادة إقامة؛
- شهادة ميلاد؛
- نسخة من وثيقة الهوية؛
- بطاقة فلاح سارية المعروف؛
- الفواتير المبدئية للمدخلات الزراعية موضوع التمويل؛
- عقد أو سند بثبت حق الامتياز أو الملكية على قطعة الأرض المستثمرة؛
- مخطط تقديري للمحاصيل والإيرادات المتوقعة؛
- عدم مديونية صادرة عن CNMA؛
- أي رخصة إجبارية صادرة عن الجهات المختصة.

المدة:

- تصل مدة التمويل إلى شهر كأقصى حد.³
- 7.3. مرابحة العتاد المهني:** يقترح بنك الفلاحة والتنمية الريفية على الأفراد والمهنيين والمؤسسات لاقتناء تجهيزاتكم المهنية صيغة تمويلية متوافقة مع مبادئ الشريعة الإسلامية.

الوثائق المطلوبة:4

- عقد ملكية المحلات المهنية، عقد امتياز أو إيجار؛
- الدراسة الفنية والاقتصادية للمشروع+ فواتير مبدئية؛
- آخر ثلاث تصريحات ضريبية، البيان الحسابي المؤقت وتقرير محافظ الحسابات (إذا لزم الأمر)؛
- الوضعية الضريبية وشبه الضريبية؛
- أي وثيقة أخرى ضرورية لتقييم فرصة التمويل.

المدة:5

- تصل مدة التمويل فيها إلى (6) ست سنوات؛
- فترة التسديد بين أربع (4) وست (6) سنوات؛
- مدة الاستحقاق ثلاثي، سداسي أو سنوي.

¹ الموقع الرسمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية <https://badrbanque.dz> تاريخ الاطلاع: 2023/03/16.

² الموقع الرسمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية <https://badrbanque.dz> تاريخ الاطلاع: 2023/03/16.

³ الموقع الرسمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية <https://badrbanque.dz> تاريخ الاطلاع: 2023/03/16.

⁴ الموقع الرسمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية <https://badrbanque.dz> تاريخ الاطلاع: 2023/03/16.

⁵ الموقع الرسمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية <https://badrbanque.dz> تاريخ الاطلاع: 2023/03/16.

الفصل الثاني:تطبيقات الصكوك الإسلامية في تمويل المشروعات الاقتصادية في الجزائر

الجدول 07: تمويلات شبك الصيرفة الإسلامية بالمرابحة لوكالة برج بوعريريج من أكتوبر

2021 إلى مارس 2023.

صيغة التمويل	نوع التمويل	العدد	المبلغ الممول دج
مرابحة	مواد أولية	1	100.000.000
مرابحة	مواد أولية	1	48.750.380
مرابحة	إنتاج فلاحي	1	1.912.950
مرابحة	إنتاج فلاحي + مواد أولية	1	قيد الدراسة
المبلغ الممول بصيغة المرابحة 150.663.330 دج			

من إعداد الطالبة اعتمادا على إحصائيات من البنك

خلاصة الفصل الثاني:

من خلال دراستنا لهذا الفصل والذي تناولنا فيه تطبيقات الصكوك الإسلامية في تمويل المشروعات الاقتصادية في الجزائر، حيث تطرقنا إلى تجارب كل من دول من آسيا وتجارب من منطقة الخليج العربي وتجارب من دول أوروبية ثم قمنا بدراسة استشرافية لصناعة الصكوك الإسلامية في الجزائر، حيث تناولنا القيمة التي تضيفها صناعة الصكوك الإسلامية للاقتصاد الجزائري ومعوقات هذه الصناعة في الجزائر وتوصلنا إلى متطلبات تجربة الصكوك الإسلامية في الجزائر وفي الأخير قمنا بدراسة حالة النوافذ الإسلامية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية في الجزائر.

ومن أهم النتائج التي توصلنا إليها ما يلي:

- تعد ماليزيا من الدول الرائدة في مجال إصدار الصكوك الإسلامية باعتبارها أول دولة في العالم أصدرت صكوك حكومية دولية؛
- تعتبر التجربة الإماراتية من التجارب المميزة في استخدام الصكوك لتمويل المشروعات الاستثمارية والتنمية الكبرى؛
- يمكن للجزائر من خلال تطبيق صناعة الصكوك الإسلامية أن تستفيد من المزايا التي توفرها لها في سبيل دفع عجلة التنمية؛
- من أجل تطبيق تجربة التعامل بالصكوك الإسلامية في الجزائر يجب إصدار قانون خاص بالصكوك الإسلامية؛
- شبابيك الصيرفة الإسلامية في الجزائر تقدم تعاملات جد بسيطة بالنسبة لتعاملات الدول الإسلامية والغربية في العالم ككل.

الختمة

لقد تبين لنا من خلال هذه الدراسة دور الصكوك الإسلامية كأحد أهم ابتكارات الهندسة المالية الإسلامية في مجال المنتجات المالية القادرة على أن تكون البديل الأنسب للأدوات المالية التقليدية في توفير السيولة للمشاريع الاقتصادية، حيث تغطي عجز كل من الحكومات، الأفراد والمؤسسات في توفير رؤوس الأموال اللازمة لتمويل المشاريع ككل بإشراك كل أفراد المجتمع وفقا لصيغ التمويل بالصكوك الإسلامية على اختلاف أنواعها.

ولقد تبين لنا من خلال دراستنا لواقع الصكوك الإسلامية في الجزائر فإنه لا يوجد أي إصدار للصكوك الإسلامية من قبل المصارف والمؤسسات المالية، ولقد وقع بنك الجزائر مذكرة تفاهم مع هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية "أيوفي" بهدف التعاون والتنسيق لتطوير صناعة التمويل الإسلامي في الجزائر، حسبما أفاد به بيان البنك يوم الثلاثاء 18 جانفي 2022، وبموجب هذه الاتفاقية يعمل الطرفين على التبادل الفعال للمعلومات، وتنفيذ برامج بناء القدرات المشتركة في الجزائر والمتعلقة بمعايير هيئة أيوفي، فضلا عن استضافة الفعاليات والأنشطة لتعزيز الوعي بالتمويل الإسلامي وبالتالي فقد جاءت هذه الاتفاقية لتهيئة الأرضية وتحديد العقود المالية التي تبنى عليها الصكوك الإسلامية والصناعة المالية عامة.

📌 نتائج الدراسة: من خلال ما تم عرضه في الدراسة من محاولتنا للإجابة على الإشكالية خلصنا إلى النتائج التالية منها نتائج تختبر صحة فرضياتنا:

- **الفرضية الأولى:** الصكوك الإسلامية هي أدوات مالية موافقة للشريعة الإسلامية ولقد أثبتنا ذلك باعتبار أنه يطلق عليها شهادات الاستثمار التي تعد من أهم مصادر السيولة لدى المصارف الإسلامية، وتعد كذلك البديل الشرعي للسندات التقليدية التي تتميز بالفائدة الثابتة الربوية؛

- **الفرضية الثانية:** استطاعت الصكوك الإسلامية أن تجد لها حيزا في الأسواق المالية العالمية ولقد أثبتنا ذلك حيث أن بعد الأزمة المالية العالمية سنة 2008 أصبحت الصكوك الإسلامية موضع ثقة المستثمرين، حيث أن حتى الدول غير المسلمة بعد الأزمة أصبحت وجهتها الجديدة نحو تبنى الاقتصاد الإسلامي والأدوات المالية الإسلامية وبالتحديد الصكوك الإسلامية؛

- **الفرضية الثالثة:** احتمالية عدم تطبيق الجزائر للصكوك الإسلامية في أرض الواقع حيث أنه من خلال دراستنا توصلنا إلى أنه لا يوجد أي قانون يعكس بند خاص يسمح للمصارف بطرح أو تداول الصكوك الإسلامية في الجزائر في الوقت الراهن فقط وبذلك نكون قد أثبتنا صحة هذه الفرضية.

2. النتائج:

- الصكوك الإسلامية هي منتجات مالية إسلامية حديثة العهد؛
- الصكوك الإسلامية تمثل حقوقا مشاعة في موجودات حقيقية؛
- الصكوك الإسلامية تزيد في تطور اقتصاديات الدول التي تعتمد عليها في تمويلها لمشروعاتها؛
- يعتبر فتح نوافذ إسلامية في الجزائر انفتاح على العمل المصرفي الإسلامي وليس تحول إليه؛
- لاتزال البيئة القانونية غير مكتملة لعمل المصارف الإسلامية بشكل يضاها التجارب المدروسة؛

- لا تزال تجربة إصدار الصكوك في الجزائر غير مفعلة بسبب عدم تبني السوق المالي الجزائري لهذه الأداة المالية؛

- لا بد من فتح فروع ومصارف إسلامية مستقلة عن العمل الربوي، ومن ثم استحداث مكاتب خاصة تتولى عملية إصدار الصكوك للمؤسسات الاقتصادية الراغبة في إصدار هذا النوع من أدوات التمويل.

✚ **الاقتراحات:** هناك بعض الاقتراحات التي يمكن أن نقدمها في مجال الصكوك الإسلامية:

- إصدار قوانين وقرارات تضمن تسهيل العمل المصرفي الإسلامي، ومن ذلك إلزام كل البنوك بتكوين كل الكوادر واعوان الاستقبال على أساسيات العمل المصرفي الإسلامي؛

- فتح مناصب شغل خاصة بالطلبة المتخرجين (ماستر 2) والمهتمين بالصيرفة الإسلامية، ودمجهم في سوق العمل من خلال منحهم اعتماد يقضي بأحقية مراقبة الاعمال المالية لكل من المصارف من جهة، والمؤسسات الاقتصادية الراغبة في إصدار الصكوك؛

- فتح باب المناقشة بين الباحثين والمبتكرين الماليين مع صناع القرار المالي في الجزائر؛

- ضرورة استحداث لجنة مستقلة تراقب الجوانب الشرعية والاقتصادية، وتمنح شهادات عليا متخصصة في الصناعة المالية الإسلامية، وتكون تحت وصاية البنك المركزي الجزائري مثل ما حدث في التجربة الماليزية.

✚ **آفاق الدراسة:** لا شك أنه رغم الجهد المبذول في إتمام هذا البحث، فإن هذا الأخير لا يخلو من النقائص بسبب

عدم قدرتنا على تناول كل نواحي الموضوع بالتفصيل، إلا أنه يمكن أن يكون هذا البحث جسرا يربط بين بحوث سبقت فأضاف إليها بعض المستجدات، لإثرائها وبعثها من جديد، وبحوث مقبلة كتمهيد لمواضيع يمكنها أن تكون إشكالية لأبحاث أخرى نذكر منها:

- دور الصكوك الإسلامية في تمويل مشاريع البنية التحتية؛

- أهمية الصكوك الإسلامية في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر؛

- دور الصكوك الإسلامية في جذب المدخرات؛

- الصكوك الإسلامية ودورها في إدارة السيولة في البنوك الإسلامية؛

- تمويل عجز الموازنة العامة بالصكوك الإسلامية.

قائمة المرجع

- مصطفى الجبزي، التمويل الإسلامي، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، لبنان، 2011.
- محمد مبارك البصمان، صكوك الإجارة الإسلامية دراسة قانونية مقارنة بالشريعة الإسلامية، دار النفائس للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011.
- العمودي محمد الطاهر، التمويل الإسلامي في إشارة إلى تجارب البنك الإسلامي للتنمية، ألفا للوثائق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2021.
- أحمد محمد الرويني، التورق وتطبيقاته في الاقتصاد الإسلامي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2017.
- حسني عبد العزيز جرادات، الصيغ الإسلامية للاستثمار في رأس المال العامل، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011، ص142.
- سعد صادق بحيري، إدارة المشروعات، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2003.
- موسى بن منصور، إدارة المحافظ المالية، دار الباحث للنشر والإشهار، برج بو عريريج، الجزائر، 2022.
- مسعودة نصبه، تجربة ماليزيا في إقامة سوق رأس المال الإسلامي الأدوات المالية المتداولة -المشتقات المعاملات- المؤشرات والرقابة الشرعية، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2017.
- محمد الأمين ياحي، المعيار المفقود دراسة عن صكوك الاستثمار، ألفا للوثائق للنشر والتوزيع، قسنطينة، الجزائر، 2021.
- الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2004.
- أمال عبد الوهاب عمري، الصكوك دراسة فقهية مقارنة، مطبعة تونس قرطاج الشرقية 1، تونس، 2017.

ثانياً: الرسائل الجامعية

- حمو زعبي، تمويل عجز الموازنة العامة للدولة بالصكوك الإسلامية تجربة بعض الدول الإسلامية والغربية، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الدكتوراه، تخصص علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، الجزائر.
- شعيب يونس، الصكوك الإسلامية ودورها في تمويل عجز الموازنة العامة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص علوم الاقتصاد، كلية الشريعة والاقتصاد، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، قسنطينة، الجزائر.
- أسامة عبد الحليم الجوربية، صكوك الاستثمار ودورها التنموي في الاقتصاد، رسالة ماجستير في الدراسات الإسلامية، معهد الدعوى الجامعي للدراسات الإسلامية، قسم الدراسات العليا، بيروت، لبنان، 2009.

- حكيم براضية، التصكيك ودوره في إدارة السيولة بالبنوك الإسلامية، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص محاسبة ومالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعل، الشلف، الجزائر، 2011.

- بن قايد الشيخ، دور الصكوك الإسلامية في تطوير التمويل الإسلامي وتحقيق التنمية الاقتصادية، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه علوم اقتصادية، تخصص علوم اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة غرداية، الجزائر، 2020.

- مسعي سمير، تسعير القروض المصرفية دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص بنوك وتأمينات، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منثوري، قسنطينة، الجزائر، 2008.

- سليمان بن بوزيد، دور نماذج التحليل المالي في تجنب مخاطر التعثر المصرفي دراسة حالة البنوك التجارية العمومية لمدينة بوسعادة (BDL.BADR.BEA.BNA)، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود، مالية وبنوك، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة برج بوعرييج، الجزائر، 2012.

- فيروز قطاف، تقييم جودة الخدمات المصرفية ودراسة أثرها على رضا العميل البنكي دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية لولاية بسكرة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه علوم في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2011.

ثالثا: المجالات والملتقيات العلمية

- بوخاري فاطنة، دور الصكوك الإسلامية كآلية لتفعيل السوق المالي التجربة الماليزية في السوق المالية الإسلامية، مجلة اقتصاد المال والأعمال، المجلد2، العدد2، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، الجزائر، ديسمبر 2017.

- حفوطة الأمير عبد القادر، زبيدي البشير، استفادة الجزائر من تجربة الصكوك الإسلامية كآلية لتمويل التنمية الاقتصادية تجربتي السودان وماليزيا نموذجا، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية، العدد 04، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، الجزائر، 2017.

- ميمونة محجور، عبد الرزاق بن حبيب، الصكوك الإسلامية وتحديات إصدارها، مجلة الشريعة والاقتصاد، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، المجلد التاسع، الإصدار الأول، العدد السابع عشر، 2020.

- بن زراع حياة، خروف منير، الصكوك الإسلامية ودورها في التنمية الاقتصادية، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية، المجلد06، العدد04، ديسمبر 2019.

- كوديد سفيان، درويش عمار، النوافذ الإسلامية بالبنوك التقليدية كمرحلة انتقالية للصيرفة الإسلامية دراسة استطلاعية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة وهران، مجلة دفاتر بوادكس، المجلد 11، العدد 01، 2022/06/30، جامعة عين تموشنت.

- حفصي عباس، مفهوم النوافذ الإسلامية وضوابطها الشرعية، مجلة الدراسات الإسلامية، جامعة الأغواط، العدد الثامن، جانفي 2017.
- محمد الأمين بن كابو، مناد خديجة، تحديات النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية حالة الجزائر، مجلة الاقتصاد والتنمية المستدامة، المجلد 05، العدد 02، مخبر تسيير المؤسسات جامعة الجبالي ليايس، الجزائر، 2022.
- يمينة ختروسي، النوافذ الإسلامية بين الواقع العملي في البنوك التقليدية الجزائرية والرؤية الشرعية، مجلة قضايا فقهية واقتصادية معاصرة، المجلد 02، العدد 02، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2022/10/01.
- طهراوي أسماء، تجربة النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية الجزائرية واقع وتحديات، مجلة دراسات في الاقتصاد وإدارة الأعمال، المجلد 05، العدد 02، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، مخبر MECAS، ديسمبر 2022.
- خيثر هواري، واقع التجارة الإلكترونية في الجزائر من منظور وسائل الدفع الإلكترونية – حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية-، مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، جامعة أحمد ابن يحي الوتشرسي تسميلت، مخبر الاقتصاد الحديث والتنمية المستدامة، المجلد 05، العدد 01، 2021.

المراجع باللغة الأجنبية

- Tobni nesrine , kechroud bachir , Contribution of islamic instruments to support the performance of portfolio in Algeria, Journal of finance and markets review, volume 09, N01, Université of Algiers 3, Algeria, 2022.
- Toualbia Nihal, Metarref Aouatef, Bahloul Latifa, the Role of islamic sukuk in financing public deficit and infrastucture-malaysia project as a model, Journal of Abaad Iktissadia review, volume 10, N02, Université of Larbi Tebessi, tebessa, Algeria, 2020.
- Abdelrahman yousri abdelrahman, Sukuk A Critique of experience and their possible developmental role in muslim countries International journal of islamic economics and finance studies, Volume19, N01, Faculty of economics and political sciences, alescandaria university, egypt ,2019.
- Chikh Touhami Brahim, The Role of green Islamic SUKUK to the promotion of sustainable development objectives, Journal of the New Economy, volume 01, N20, Université of blida 02, Algeria, 2018.

المواقع الإلكترونية

<https://badrbanque.dz> -

فهرس المحتويات

الصفحة	العنوان
-	الإهداء
-	شكر و عرفان
□	ملخص الدراسة
□	قائمة المحتويات
III	قائمة الجداول
أ-ج	مقدمة
05	الفصل الأول: الإطار النظري للصكوك الإسلامية
05	تمهيد
06	المبحث الأول: الأدبيات النظرية للصكوك الإسلامية
06	المطلب الأول: لمحة تاريخية عن الصكوك الإسلامية وأهميتها
12	المطلب الثاني: ماهية الصكوك الإسلامية (من التعريف إلى الخصائص)
16	المطلب الثالث: مقارنة الصكوك الإسلامية بأدوات الاستثمار التقليدية ومجالات استخدامها
20	المبحث الثاني: الدراسات السابقة
20	المطلب الأول: الرسائل الجامعية باللغة العربية
23	المطلب الثاني: المقالات العلمية باللغة العربية
26	المطلب الثالث: دراسات باللغة الأجنبية
29	خلاصة الفصل الأول
30	الفصل الثاني: تطبيقات الصكوك الإسلامية في تمويل المشروعات الاقتصادية
31	تمهيد
32	المبحث الأول: تجارب دولية ومحلية لإصدار الصكوك الإسلامية لتمويل المشروعات الاقتصادية
32	المطلب الأول: تجارب دولية لإصدار الصكوك الإسلامية لتمويل المشروعات الاقتصادية
37	المطلب الثاني: استشراف صناعة الصكوك الإسلامية في الجزائر
39	المطلب الثالث: متطلبات تجربة الصكوك الإسلامية في الجزائر
39	المبحث الثاني: دراسة حالة النوافذ الإسلامية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية في الجزائر
39	المطلب الأول: ماهية النوافذ الإسلامية
45	المطلب الثاني: مفاهيم عامة حول بنك الفلاحة والتنمية الريفية في الجزائر
54	المطلب الثالث: خدمات النوافذ الإسلامية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية في الجزائر
62	خلاصة الفصل الثاني
64	الخاتمة
67	قائمة المراجع
71	فهرس المحتويات

الملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى تبيان أهمية الصكوك الإسلامية ودورها في تمويل المشروعات الاقتصادية عبر النوافذ الإسلامية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية في الجزائر، ومن أجل ذلك تم الاعتماد على المنهج الوصفي. واستعراض مختلف التجارب الدولية الرائدة ومحاولة استشراف تطبيقاتها العملية في الجزائر. وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها: الصكوك الإسلامية جاءت تلبية للاحتياجات الاقتصادية المعاصرة، الصكوك الإسلامية تحقق السيولة للمشروعات الاقتصادية، الصكوك الإسلامية هي الأداة الأكثر تداولاً وانتشاراً وطرحاً نسبة إلى أدوات التمويل الإسلامية التقليدية، البنوك الإسلامية تلعب دور الوساطة في عملية الاكتتاب في الصكوك الإسلامية، يمكن للجزائر من خلال تطبيق صناعة الصكوك الإسلامية أن تستفيد من المزايا التي توفرها لها في سبيل دفع عجلة التنمية الاقتصادية.

الكلمات المفتاحية: صكوك إسلامية، تمويل إسلامي، مشروعات اقتصادية، تجارب دولية، نوافذ إسلامية.

Abstract:

The study aimed to highlight the importance of Islamic sukuk and their role in financing economic projects through Islamic windows of the Bank of Agriculture and Rural Development in Algeria. The study relied on a descriptive approach and reviewed various leading international experiences, attempting to anticipate their practical applications in Algeria. The study found several results, including:

- Islamic sukuk meet contemporary economic needs.
- Islamic sukuk provide liquidity for economic projects.
- Islamic sukuk are the most widely used and offered tool compared to traditional Islamic financing instruments.
- Islamic banks play a role in the subscription process for Islamic sukuk.

Algeria can benefit from the advantages provided by the application of the Islamic sukuk industry to drive economic development.

Key words: Islamic sukuk, Economic projects, international experiences, Islamic windows.